لعل المتغيرات الاقتصادية العالمية التي تدور حولنا الآن و على رأسها الازمة المالية العالمية تجعلنا نتساءل اين كانت الدول الحكومات قبل تفاقم الأزمة ؟؟ و لماذا لم تتدخل لمحاولة منع ظهور هذه الازمة المالية ؟؟ ولماذا كان الفكر الرأسمالي ينادي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و ترك الاقتصاد حر يحركه قوى وآليات السوق ؟؟

و فجأة بعد ظهور الأزمة نجد الجميع يهرول تجاه الدولة و يطلب الدعم و المعونة و المساعدة و من كان منذ زمن بسيط يطالب بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يقف الآن في موقعه و يطالب الدولة بسرعة التدخل في النشاط الاقتصادي

لكن كيف تتدخل الدولة ؟؟

تمتلك الدولة العصى السحرية التي تستطيع من خلالها ان تضبط آداء و ايقاع النشاط الاقتصادي و هي السياسة المالية و التي تعتمد على ما يسمى بالمالية العامة و هذا هو محور درستنا و سوف نتناول كل شيء تباعا و ابتداءً من اركان المالية العامة الثلاث

١-النفقات العامة للدولة

٢-الايرادات العامة للدولة

٣-الموازنة العامة للدولة

ثم نتناول كيف تقوم الدولة باستخدام ادوات ماليتها العامة في تنفيذ السياسة المالية و سوف نقوم بتوضيح اثر السياسة المالية على مستوى النشاط الاقتصادي

ثم نتناول الضرائب على اعتبار انها من اهم ادوات السياسة المالية و فيها سوف نتناول التشريع الضريبي .

مدخل عام الى علم المالية العامة

في بداية دراستنا للمالية العامة سوف نتساءل معا ما هي اهمية دراسة المالية العامة و ما هي المالية العامة اصلا , و للاجابة على هذين السؤالين دعونا نتعرف على اهمية دراسة المالية العامة اولا

- من الطبيعي ان كل انسان يسعى الى اشباع حاجاته المتعددة و المتزايدة و هو اساس المشكلة الاقتصادية فالمشكلة الاقتصادية تتمثل في ندرة الموارد المتاحة بالنسبة للحاجات المتعددة مما يتطلب اختيار اشباع بعض الحاجات و التضحية بباقي الحاجات (و هو ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة)

وهنا نجد ان تلك الحاجات التى يشبعها الانسان تنقسم الى نوعين اساسيين هما :

١- حاجات خاصة

يقوم الفرد باشباعها لنفسه لانها تحقق له وحده النفع لذلك هو يدفع قيمة تلك الحاجات مثل الحاجة الى الطعام و المسكن و غيرها من الحاجات التى تعود بالمنفعه على صاحبها فقط .

٢- حاجات عامة او اجتماعية

وهي حاجات لا تعود بالمنفعة على الفرد وحده بل تعود بالمنفعة على المجتمع ككل لذلك لا يشبعها الفرد لنفسه بل يسعى الشعب او المجتمع كله لاشباعها مثل الدفاع و العدالة و الأمن .

و هنا نتساءل مجددا : هل هناك فرد على استعداد لتحمل نفقة رصف طريق لمجرد انه يمشى عليه و هل هناك من يدفع ثمن دبابة لتشارك فى حمايته ؟؟

– الاجابة بالطبع لا , لان المنفعة من هذه الاشياء لا تعود عليه هو فقط بل تعود على المجتمع ككل لذلك يجب ان يتحملها الجميع و نجد ان الدولة هي التي تتحمل مسئولية اشباع تلك الحاجات من خلال المالية العامة للدولة

ملاحظة هامة جدا :

يجب ان نؤكد هنا على حقيقة هامة جداً انه لا يوجد حد فاصل بين الحاجات العامة و الحاجات الخاصة باستثناء العدالة و الدفاع و الامن (فهم حاجات عامة) أما باقي الحاجات فنجد ان بعض الحاجات قد تكون عامة و قد تكون خاصة فنجد ان الدولة قد تشبع الحاجة الى التعليم من خلال المدارس الحكومية اي انها تشبع حاجة عامة في حين ان المدارس الخاصة تشبع نفس الحاجة اي انها حاجة خاصة .

لذلك يجب التمييز بين نوعين من الحاجات العامة او الاجتماعية و هي :

- **حاجات غير قابلة للتجزئة**

اي لا يمكن ان يحصل عليها فرد دون باقى افراد المجتمع مثل الامن و العدالة و الدفاع و هي لا تشبع إلا من خلال سعي جماعي اي من خلال الدولة .

- **وحاجات قابلة للتجزئة**

يمكن ان يحصل عليها بعض الافراد دون باقي افراد المجتمع مثل التعليم و الصحة و نجد ان الدولة قررت ان تشبعها سواء بشكل كلي او جزئي .

المالية العامة والنظرية الاقتصادية

كان الاعتقاد قديماً عند التقليدين أمثال آدم سميث و ديفيد ريكاردو و ساي بان العرض هو الذى يخلق الطلب (قانون ساي للاسواق ان كل عرض يخلق طلب

ممثال لـه) و ان المجتمع يصل الى مستوى التشغيل الشامل للموارد اي يصل الى مستوى التوظف الكامل .

ماذا لو اقتنعنا معا بالاعتقاد السابق ماذا سيحدث ؟

– سوف نؤمن بأن الاقتصاد يتوازن تلقائي لان كل عرض يخلق طلب مكافئ له بمعنى انه لو زاد العرض و حدث حالة كساد فى المجتمع فلا تقلق لان آلية السوق سوف تصحح الوضع لان العرض الزائد سوف يؤدي الى انخفاض الاسعار و هو ما يشجع على مزيد من الطلب ليلائم العرض و نخرج من حالة الكساد و هكذا اذا حدث العكس و انخفض العرض و حدث تضخم فلا تقلق ايضا لان الاسعار سوف ترتفع مما يقلل من الطلب بحيث يتناسب مع العرض .

– معنى ذلك الاقتصاد يتوازن توازن تلقائي باستخدام آلية الاسعار .

– لا يوجد حاجة بالتأكيد لتدخل الدولة لانه لا يوجد ازمات تستدعى تدخل الدولة .

– لا يوجد كساد او تضخم لان العرض يخلق الطلب فزيادة العرض تزيد الطلب و انخفاض العرض يخفض الطلب .

ظل الاقتصاديين مؤمنين بتلك الافكار السابقة و التي قام عليها دعائم النظام الرأسمالي الى ان حدث الكساد العالمي العظيم بدأ من سنة ١٩٢٩ و استمر الى عام ١٩٣٣ اى استمر الكساد فترة تقارب ٥ سنوات

فى البداية يتأكد لنا قبل شرح ماذا حدث لعلاج الكساد ان نؤكد على ان افكار التقليدين خطأ لانهم اعتقدوا ان الاقتصاد يتوازن تلقائي عند مستوى التوظف الكامل و لا يوجد كساد او تضخم .

و اوضح هذا الخطأ العالم جون كينز فى نظريته

الرأي الكينزي الحديث

اكد كينز على ان الطلب هو الذي يخلق العرض عكس ما اعتقد التقليدين و اكد على ان الطلب المقصود هو الطلب الفعال و هو عبارة عن

(الطلب الخاص الاستهلاكي + الطلب الخاص الاستثماري) + الطلب العام الحكومي

و هو غير الطلب المعروف عند التقليدين فالتقليدين يعرفوا الطلب على انه

الطلب الاستهلاكي + الطلب الاستثماري

– يرى كينز ان الطلب الاستثماري الخاص الذي يتوقف على دافع الربح و مقارنة سعر الفائدة بالعائد من الاستثمار و الذي ايضاً يكون منخفض فى حالات الكساد و ان كل من الطلب الخاص الاستهلاكي الذي يعتمد على ما يسمى بالميل الحدي للاستهلاك و الذي يتسم بالانخفاض خاصة في حالات الكساد , مما يجعل هذان النوعان من الطلب يشوبهما النقص و القدرة على تحريك الطلب الكلي لذلك لابد من تدخل الدولة لتحريك الطلب الكلى من خلال المالية العامة و الانفاق الحكومي .

اي انه يرى ان الحل للخروج من الكساد هو زيادة الطلب و بما ان الطلب الاستهلاكي و الاستثماري ضعيفان فى حالة الكساد فالحل هو زيادة الطلب العام الحكومي من خلال زيادة الانفاق في المالية العامة كما سنرى لاحقا .

تعريف المالية العامة

هناك العديد من التعريفات للمالية العامة تختلف حسب التطور الفكري و اختلاف النظم الاقتصادية

تعريف التقليديين

علم المالية العامة هو دراسة النفقات العامة و الايرادات العامة التى تلزم لتغطية هذه النفقات .

التعريف الحديث

هو العلم الذي يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالي للهيئات العامة و هي بصدد الحصول على الموارد اللازمة و انفاقها من اجل اشباع الحاجات العامة تحقيقاً لاغراض الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

الفرق بين التعريفين

انه فى الفكر التقليدي كان يجب التقيد بمبدأ تساوي النفقات العامة مع الايرادات العامة و ضغط النفقات العامة الى اقصى حد و عدم اللجوء الى مصادر استثنائية فى الحصول على الايرادات مثل القروض او الاصدار النقدى الجديد لانه غير مطلوب تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي و يقتصر دورها على الانفاق على الامن و العدالة و الدفاع و توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية هذه النفقات .

اما في التعريف الحديث فالمالية العامة تهدف الى تنفيذ الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية اى انها تسعى لتنفيذ السياسة المالية لذلك لا نتقيد بان تتساوى الايرادات مع النفقات بالعكس فانه فى حالات الكساد تسعى الدولة لافتعال عجز اي زيادة النفقات عن الايرادات و تمول هذا العجز من خلال القروض و الاصدار النقدي الجديد .

التميز بين المالية العامة والمالية الخاصة

١- الفرق فى جانب النفقات العامة

– فى المالية العامة نجد ان الدولة تستهدف من نفقاتها العامة تحقيق الصالح العام حتى و لو لم يسفر نشاطها المالي عن تحقيق الربح

– في المالية الخاصة يسعى الافراد او المنشات الخاصة بصفة اساسية لتحقيق المنفعة الشخصية المتمثلة فى شكل ارباح.

٢- من حيث الايرادات العامة

– تتميز المالية العامة باعتمادها على ما للدولة من سلطة الاجبار فى فرض الضرائب و الرسوم .

– يعتمد المشروع الخاص فى الحصول على ايراداته على التخصيص الاختيارى او التعاقد مع الغير.

٣- من حيث الموازنة العامة

– و من جهة الموازنة بين النفقات و الايرادات تبدا الدولة بتقرير اوجه الانفاق المختلفة ثم يتبع ذلك تدبير الايرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات

– هذا بينما يبدأ الأفراد بتقدير ايراداتهم ثم يقدرون اوجه الانفاق على وجه لا يؤدى لتجاوزها للايرادات بقدر الامكان .

الفصل الأول

نطاق النفقات العامة

تعريف النفقة العامة

مبلغ من النقود يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لاشباع حاجة عامة

١- النفقة العامة مبلغ نقدي , اي انه فى حالة انفاق الدولة لمبلغ من النقود نستطيع ان نقر بانها نفقة عامة ، إلا انه ما تحصل عليه الدولة بدون مقابل نتيجة اعمال التأمييم أو الاستيلاء على الممتلكات دون دفع تعويض كل ذلك لا يعد من قبيل النفقات العامة .

٢- النفقة العامة يدفعها أحد اشخاص القانون العام اي انه لابد و ان تكون النفقة من قبل الدولة او احد هيئتها او احد الاشخاص العاملين بالدولة.

٣- النفقة العامة تستهدف اشباع حاجة عامة و احداث المساوة و العدالة بين افراد المجتمع .

انواع النفقات العامة

أولاً من حيث الشكل واجراء الانفاق

١- من حيث جهة الانفاق

تنقسم النفقة الى نفقات قومية (مركزية) و نفقات الهيئات المحلية (لا مركزية)

هناك دول تؤيد سياسة الادارة المركزية و هناك دول تفضل سياسة الادارة المحلية ، إلا انه اي كان ما تفضله الدولة من طريقة الادارة فان هناك بعض النفقات التى يجب ان تكون مركزية مثل نفقات الدفاع الخارجي او الامن الداخلى او الابحاث العلمية و المختبرات .

٢- من حيث التكرار الدوري

- نفقات عادية تتجدد كل فترة زمنية مثل الموازنة العامة التي تتكرر سنويا و تشمل اهم الفقرات مثل رواتب الموظفين و التخصيصات اللازمة للوزارات ويتم تمول هذه الموازنة من ايرادات عادية مثل واردات البيع الداخلي و الخارجي للنفط و الضرائب و الرسوم ..... الخ .
- نفقات غير عادية و هي التى تلزم لمواجهة ظروف طارئة و لا يلزم تكرارها مثل اعانات منكوبي الزلازل او الفيضانات او تمويل حرب و يتم تمويلها من ايرادات غير عادية مثل القروض .

٣- من حيث الشكل

- الاجور و المرتبات لموظفي الدولة و يشمل الحوافز و مكافأة نهاية الخدمة و الرواتب لمن انتهت خدمتهم.
- اثمان الاشياء التي تشتريها الدولة كالأثاث و الادوات المكتبية .

– الاعانات التي تمنح لدعم الصناعات الوطنية او دعم الافراد كإعانات الغلاء و المسنين و الرعاية الاجتماعية.

–خدمة الدين العام اي سداد الديون سواء كانت ديون خارجية او ديون داخلية.

ثانياً : تقسيمات النفقات من حيث الغرض أو الأثر المترتب للنفقة .

١- من حيث الاغراض

- نفقات عمومية و هي تغطي ما يلزم الادارات الحكومية كالوزارات و الاجهزة المركزية للتنظيم و المحاسبات و نفقات الدين العام .
- نفقات الرخاء العام و هي التى توجه الى اغراض رفع مستوى معيشة الافراد الصحية و التعليمية كنفقات إنشاء المدارس و المعاهد و المستشفيات .
- نفقات الأمن العام و هي التى تكفل حماية الدولة خارجياً و داخلياً و كفالة العدالة .

٢- من حيث الآثار الاقتصادية

أ– نفقات منتجة و نفقات غير منتجة

– نفقات منتجة و هي التى تدر عائد مثل الانفاق على السكك الحديد و البريد و الطيران .... الخ .

– نفقات غير منتجة و هي التى لا تدر عائد مثل شق الطرق الزراعية و قنوات الري .

ب– نفقات ناقلة و نفقات غير ناقلة

١- النفقات الغير ناقلة (الحقيقية) هي التي يترتب عليها حصول الدولة على مقابل سواء كان سلع او خدمات لذلك تسمى نفقة حقيقية فإنفاق الدولة على بناء مصنع يسمى نفقة حقيقة استثمارية و دفع مرتبات الموظفين يسمى نفقة حقيقية جارية

٢- النفقات الناقلة (التحويلية) و هي النفقة بدون مقابل اي تنفقها الدولة دون انتظار مقابل لتحسين احوال المعيشة

و اعادة توزيع الدخل على الفقراء فى شكل اعانات اجتماعية مثل اعانات الفقر و الشيخوخة

و قد تكون النفقة الناقلة فى صورة اعانات اقتصادية مثلا :

- اعانات الاستغلال و هي تدعم المنتجين حتى يظل سعر المنتج منخفض و يتم مقاومة التضخم مثل دعم انتاج الخبز و دعم المواد التموينية
- اعانات الانشاء و هي اعانات تمنحها الدولة لاعانة المشروعات المنتجة على تغطية نفقات الانشاء و التمويل للمشروعات و اقامة الاصول الثابتة سواء بتقديم تلك الاعانات بسعر فائدة منخفض او بدون فوائد .
- اعانات التجارة الخارجية و هي التى تشجع بها الدولة زيادة الصادرات او الواردات كدعم بعض الصناعات الوطنية حتى تستطيع المنافسة فى الاسواق العالمية .

ويمكن ايجاز اهم انواع النفقات العامة في الجدول التالي :

التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة

النفقات الحقيقية	النفقات التحويلية
هى التى تؤدي مباشرة الى تنمية الانتاج القومي الجاري اي هي نفقات منتجة و هي التي تكون نفقات بمقابل	هي التي لا تؤدي الى زيادة زيادة الانتاج القومي بشكل مباشر و لكنها تؤدي الى اعادة توزيع الدخل القومي و تقدمها الدولة الى الافراد بدون مقابل
الاجور و المرتبات – التعليم – الصحة – الاستثمار العام	التأمينات الاجتماعية – الاعانات الاجتماعية
النفقات التحويلية فى الوقت الحالى تحتل اهمية اكبر من النفقات الحقيقية نتيجة زيادة حجم الاعانات الاجتماعية	
وتنقسم النفقات التحويلية الى ثلاث اقسام رئيسية و هي • نفقات تحويلية اجتماعية مثل اعانات البطالة و التأمينات و التي بدورها تسعى الى رفع مستوى حياة بعض الافراد • نفقات تحويلية اقتصادية و هي التى تهدف الى تحقيق التوازن الاقتصادي مثل اعانات الحكومة لبعض المنشآت لتتمكن من الانتاج • نفقات تحويلية مالية و هي مثل الفوائد على القروض العامة	

النفقات العادية	النفقات الغير عادية
هي التي تمول من الإيرادات العادية مثل الضرائب و الرسوم و الإيرادات من ممتلكات الدولة	هي التى تمول من ايرادات غير عادية مثل القروض و الاصدار النقدي الجديد

معيار التفرقة	النفقات العادية	النفقات الغير عادية
الانتظام والدورية	تتكرر باستمرار فى كل موازنة عامة	لا تتكرر في كل الموازنات العامة
مدة استمرار أثر النفقة العامة	التي ينتهي أثرها بانتهاء الموازنة العامة مثل الأجور والمرتبات و الفوائد على الدين	التي يمتد أثرها إلى موازنات لاحقة مثل نفقات بناء الكباري و الطرق و السدود
إنتاجية النفقة العامة	لا تؤدى إلى زيادة الناتج القومي بشكل مباشر مثل التأمينات و اعانات البطالة	التى تولد زيادة مباشرة فى الناتج القومي مثل المشروعات الانتاجية

النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية
هى النفقات اللازمة لادارة اجهزة الدولة وتمكينها من الحصول على السلع والخدمات لاشباع حاجات جارية	هى النفقات اللازمة لزيادة الانتاج وتوفير اسباب النمو الاقتصادى وتمول من القروض والاصدار النقدى
الاجور والمرتبات – نفقات الصيانة (نفقات عادية)	بناء المصانع – مشروعات البنية الاساسية (غير عادية)

محددات الانفاق العام

دعونا نتساءل معاً ,هل هناك حدود معينة للانفاق العام ؟ الم نقل فى بداية الكتاب ان الدولة تحدد نفقاتها في البداية ثم تحدد بعد ذلك ايرادتها اللازمة لتغطية هذه النفقات . و هل معنى ذلك انه لا يوجد حدود لحجم النفقات العامة !!! ؟؟

بالطبع لا , لابد و ان يكون هناك حدود للانفاق العام لان النفقة العامة تنفذ سياسة مالية و هي سياسة تختلف من دولة لاخرى و داخل نفس الدولة تختلف من وقت لآخر حسب الظروف الاقتصادية اي انه يختلف حجم الانفاق العام من دولة الى اخرى و يختلف ايضاً داخل نفس الدولة من مرحلة الى اخرى ، و هنا نجد ان حجم النفقات العامة يتوقف على مجموعة من المحددات الاساسية و هي :-

١- <u>دور الدولة فى حياة المجتمع</u>

- ففى ظل الفكر التقليدي المعتمد على التوازن التلقائي و عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و اقتصارها على تقديم خدمات الامن و العدالة و الدفاع نجد ان حجم النفقات العامة يكون ضعيف لان الخدمات التى تقدمها الدولة تكون محدودة .
- و مع تطور دور الدولة و زيادة تدخلها فى النشاط الاقتصادي و ظهور المبادئ الاشتراكية زاد دور الدولة و زادت معه النفقات العامة و خاصة بعد احداث الكساد العالمى ١٩٢٩ و ظهور الحاجة الى تدخل الدولة ، حيث بدأت الدولة فى القيام بالانفاق على بناء المصانع و المنشآت الانتاجية بجانب قيامها بتحقيق الامن و العدالة و الدفاع .

٢- قدرة الدولة على تحقيق الايرادات العامة

من المعروف ان قدرة الدولة على تحقيق الايرادات العامة يتسم بقدر كبير من المرونة فالدولة تتمتع بالقدرة على تحصيل الايرادات السيادية مثل الضرائب و القروض و الاصدار النقدى الجديد ، و كل ذلك يتيح للدولة القدرة على تحديد نفقاتها العامة دون التقيد بحدود الايرادات العامة ، إلا ان قدرة الدولة فى الحصول على هذه الايرادات قد يخل بمستوى معيشة الفرد و دخله و يحدث نوع من عدم العدالة نتيجة زيادة العبء الضريبى مثلاً على بعض افراد المجتمع .

معنى ذلك ان قدرة الدولة فى الحصول على الايرادات تحدها عوامل معينة و ليست قدرة مطلقة كما تخيل البعض .

لذلك يمكن القول ان الحجم الامثل للانفاق العام هو الذى يحقق الاستغلال الامثل للموارد الانتاجية و يحقق اعلى معدل نمو فى اطار من العدالة فى توزيع الاعباء بين الناس

٣- مستوى النشاط الاقتصادي

يتأثر الانفاق العام بمستوى النشاط الاقتصادي فنجد انه فى حالات الكساد و التي ينخفض فيها الطلب و مستوى التشغيل يجب ان يزداد الانفاق العام ليزداد الطلب الكلي و يزداد الانتاج و التشغيل و تخرج الدولة من حالة الكساد ، و العكس فى حالات التضخم يجب ان ينخفض الانفاق العام للحد من زيادة الطلب و من ثم تنخفض الاسعار و تزول حالة التضخم .

إلا انه فى الدول المتخلفة و التي تتسم بضعف مرونة جهاز الانتاج ، اي عدم قدرة جهاز الانتاج على الاستجابة لزيادة الطلب فان زيادة الانفاق العام فى حالات الكساد قد تكون غير مجدية و تؤدي الى حدوث تضخم و ارتفاع فى الاسعار لان الطلب سوف يزداد دون زيادة مماثلة فى الانتاج ، اي ان الانفاق العام زاد دون علاج لمشكلة الكساد و انخفاض في مستوى التشغيل .

أسباب نمو النفقات العامة

المشاهد من الدراسات و التحاليل الاقتصادية فى الفترة الاخيرة ان حجم النفقات العامة للدول فى تزايد مستمر ، لدرجة ان بعض العلماء و على رأسهم العالم (فاجنر) اعتبر زيادة النفقات العامة قانون عام للتطور الاقتصادي و سماه (قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي) و فيه يرى ان هناك زيادة فى النفقة العامة بنسبة اكبر من معدل الزيادة فى النمو الاقتصادي اي بنسبة اكبر من زيادة الناتج القومي الاجمالي و يرجع زيادة حجم الإنفاق العام إلى الأسباب التالية

أولاً : الاسباب الحقيقية لزيادة الانفاق العام

١- اسباب اقتصادية

كما ذكرنا سابقاً انه في الفترة الاخيرة حدث تطور فى دور الدولة و بدأ الاتجاه الى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة بعد أحداث الكساد العالمي ١٩٢٩ و بعد الثورة الاشتراكية في روسيا ١٩١٧ و ما تبعه من الاتجاة الى قيام الدولة بالانتاج و بناء المصانع و عمل البنية الاساسية (رأس المال الاجتماعي) ، و كل ذلك أدى بالتأكيد الى زيادة حجم النفقات العامة للدولة .

٢- اسباب اجتماعية

بدأت الدولة تتدخل من الناحية الاجتماعية من أجل احداث عدالة في توزيع الدخل و كذلك القضاء على الفقر مما تطلب زيادة حجم النفقات العامة و خاصة مع الزيادة السكانية المستمرة و التي تحتاج الى المزيد من النفقات العامة .

٣- اسباب سياسية

مع زيادة و نمو العلاقات السياسية الدولية و زيادة مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدول و زيادة حدة النزاعات و الحروب و الحاجة الى التسليح و حماية الحدود ، و مع انتشار المبادئ الديمقراطية و إلزام الدولة بالقيام بتقديم العديد من الخدمات للفقراء ، كان من الطبيعي ان يزداد حجم النفقات العامة .

٤- اسباب إدارية و مالية

حدثت زيادة في نفقات الدولة الجارية و الرأسمالية الموجهة الى التنظيم الاداري للدولة ، و كان ذلك من الطبيعي نتيجة زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و حاجتها الى وجود جهاز اداري قوي .

ثانياً : الاسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة

- اما الاسباب الظاهرية لزيادة النفقة العامة فتتمثل في ارتفاع المستوى العام للاسعار فنجد ان زيادة الاسعار يؤدي الى زيادة حجم نفقات الدولة دون زيادة حجم السلع و الخدمات التى تحصل عليها اي ان نفقاتها تتزايد دون وجود زيادة حقيقية في كمية السلع و الخدمات ، لذلك يطلق على تلكل الزيادة انها زيادة ظاهرية .
- و من الاسباب الظاهرية ايضأ تغير القواعد المالية المستخدمة في حساب الانفاق العام مثل مد الفترة الزمنية التي تعد عنها الموازنة العامة بسبب تعديل موعد بدأ السنة المالية .

الفصل الثاني
اثار و فاعلية الانفاق العام

الآثار المباشرة للانفاق العام

أولاً : الآثار المباشرة على الإنتاج القومي

من الطبيعي ان قيام الدولة بالانفاق على اقامة المشروعات الانتاجية يؤدي الى توليد دخول مباشرة للدولة من عوائد تلك المشروعات مما يترتب عليه زيادة في الناتج القومي الاجمالي ، إلا ان تلك الزيادة في الناتج القومي تتوقف على كفاءة الانفاق العام ، و نرى ان النفقات العامة تولد تأثيرها على الناتج القومي من ناحيتين هما :-

- الموارد الاقتصادية و القوى العاملة و رأس المال (جانب العرض) و يؤثر الانفاق العام على هذه العوامل فى الاجل الطويل فيرفع من انتاجيتها ، فالانفاق على التعليم و الصحة يرفع من كفاءة القوى العاملة ، و الانفاق على البنية الاساسية يؤدي الى زيادة كفاءة رأس المال
- الطلب الكلي الفعال و هنا نجد ان النفقات العامة تؤثر على حجم الطلب الكلي للمجتمع و ان كانت تختلف النفقة العامة باختلاف نوعها فنجد ان
  - النفقات العامة الحقيقية تؤدي الى زيادة الانفاق العام نتيجة زيادة دخول الافراد مباشرة
  - النفقات العامة التحويلية يختلف تأثيرها باختلاف استخدام المستفيدين منها ، فنجد انها قد توجه الى الانفاق الداخلي مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي ، و قد تتسرب من الاقتصاد سواء للخارج او في صورة اكتناز مما يجعلها لا تؤثر على الناتج القومي .

وسوف نتناول الآن تأثير كل نوع من انواع النفقات العامة على الناتج القومي و كما يلي :

١- النفقات الاجتماعية

هي المبالغ التي تنفق على شراء سلع و خدمات تستخدم لتحقيق اهداف اجتماعية متعلقة ببناء الانسان .

- كالانفاق على التعليم و الصحة و التدريب وهي نفقات اجتماعية حقيقية تعمل بشكل مباشر على زيادة الناتج القومي و رفع مستوى الطلب الفعال
- الانفاق على التأمينات الاجتماعية و اعانات البطالة ، و هي نفقات اجتماعية تحويلية و هي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة دخول الافراد مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي بطريق غير مباشر ، إلا ان أثر تلك النفقات قد يؤدي بطريقة عكسية الى انخفاض الناتج القومي فنجد ان الاعانات و التأمينات هي عبارة عن اقتطاع ضريبي من دخول الاغنياء يؤدي الى انخفاض ادخارهم و من ثم انخفاض الاستثمار و من ثم انخفاض الناتج القومي .

اى انه هناك خلاف على اثر النفقات الاجتماعية التحويلية حول تأثيرها على الناتج القومي .

٢- الاعانات الاقتصادية

هذه النفقات الانتاجية هي عبارة عن اعانات اقتصادية تقدمها الدولة للمشروعات الانتاجية لاغراض مختلفة فاما ان يكون الغرض منها

- دعم تلك الصناعات لمقاومة ارتفاع اسعار بعض السلع كدعم المخابز لمنع ارتفاع سعر الخبز
- دعم بعض المشروعات التى توفر خدمة عامة في حالة معاناتها من عجز طارئ يهدد استمرارها

- دعم المشروعات الانتاجية العامة التى لا تهدف الى الربح حتى تقدم السلع بسعر اقل من التكلفة كما يحدث فى مشروعات الكهرباء و السكك الحديدية و البريد و غيرها ...

و هنا نجد انه عند تقديم الدعم لتلك الصناعات فأن ذلك يؤدي الى زيادة الانتاج و كذلك انخفاض الاسعار

٣- النفقات العسكرية

- قد يرى البعض ان تلك النفقات العسكرية تؤثر بالسلب على الناتج القومي فهي عبارة عن اقتطاع جزء من الانتاج موجه الى الانتاج المدني و تحويله الى الانتاج الحربي ، مما يؤدي الى انخفاض السلع و ارتفاع أسعارها و الاعتماد على الاستيراد ، و كلها آثار سلبية .
- لكن الحقيقة ان هناك آثار ايجابية للنفقات العسكرية على الناتج القومي ، فهي ترفع من مستوى التشغيل في القطاعات المختلفة لمواجهة احتياجات القوات المسلحة من غذاء و مأوى و كساء ، كما انها تساعد على نمو التقدم العلمي و التكنولوجي و تطوير اساليب الانتاج

ثانياً : الآثار المباشرة على الاستهلاك القومي

بالطبع سوف تؤدي زيادة النفقات العامة الى زيادة الطلب الكلي و من ثم زيادة حجم الاستهلاك ، إلا ان هذا التأثير على الاستهلاك يختلف باختلاف نوع النفقات و الغرض منها فنجد مثلاً :

١- شراء الدولة لخدمات استهلاكية مثل التعليم و الصحة و الدفاع و الامن يؤدي مباشرة الى زيادة الاستهلاك .

٢- توزيع الدولة لدخول يخصص جزء منها للاستهلاك مثل الاجور و المرتبات يؤدى الى زيادة الاستهلاك

٣- شراء الدولة لسلع تقدمها لبعض افراد المجتمع مثل الملابس و الغذاء و المواد الطبية و اقتطاع قيمة هذه السلع من اجورهم ، لا تؤثر على حجم الاستهلاك لان الدولة اشترت بالنيابة عن الافراد .

ثالثاً : اثر النفقات العامة على توزيع الدخل القومي

تؤثر النفقات العامة على توزيع الدخل من خلال مرحلتين هما :

المرحلة الاولى : التوزيع الاول للدخل

و هنا تقوم الدولة بتوزيع الدخل على عوامل الانتاج التى تعمل لدى الدولة مثل الاجور و المرتبات التي تدفعها الدولة للعاملين بها و بالقطاع العام ، و نتيجة عوامل سياسية و اجتماعية و اقتصادية يحدث خلل في هذا التوزيع الاول للدخل فيزداد دخول افراد و ينخفض دخول افراد اخرين مما يتطلب عمل الدولة على اعادة توزيع الدخل مرة اخرى .

المرحلة الثانية : دور الدولة فى اعادة توزيع الدخل القومي

و تعمل الدولة هنا على اعادة توزيع الدخل باستخدام النفقات العامة والتي يختلف تأثيرها باختلاف نوع النفقة :-

- النفقات التحويلية بصفة عامة تؤدي الى اعادة توزيع الدخل القومي و ان كانت تختلف باختلاف نوعها
- النفقات التحويلية الاجتماعية تؤدي الى اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة
- النفقات التحويلية الاقتصادية تعمل على اعادة توزيع الدخل بشكل عيني فى صورة سلع و خدمات و تتم اعادة توزيع الدخل افقياً
- النفقات التحويلية المالية مثل فوائد الديون تعمل على اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية التي تقرض الدولة و تحصل على الفوائد ، المقتطعة اصلاً من الضرائب و التي يدفعها الفقراء.

- النفقات الحقيقية كما قلنا هي توثر على توزيع الاول للدخل و لا تعمل على اعادة توزيع الدخل ، إلا اذا كانت اجور الموظفين مثلاً اكبر من القيمة الحقيقية لمجهودهم و هنا تكون الزيادة فى الاجر عبارة عن نفقة تحويلية لذلك نجد انها تؤثر على اعادة توزيع الدخل القومي .

الآثار الغير مباشرة للنفقات العامة

دعونا الآن نتعرف على الآثار الغير مباشرة للانفاق القومي و هي تعني انه عند زيادة الانفاق القومي سوف يزداد الدخل القومي كما اوضحنا في الآثار المباشرة ، الى ان الامر لا يتوقف عند هذا الحد بل ان الزيادة في الانفاق القومي تولد زيادات متتابعة فى الدخل القومي من خلال ما يسمى بمضاعف الاستثمار و معجل الاستثمار و هذا ما يقصد بالآثار الغير مباشرة للانفاق القومي .

اشتقاق مضاعف الاستثمار

المعادلة الاساسية فى اشتقاق المضاعف هي ان التغير في الدخل = التغير في الاستثمار × المضاعف

$$\Delta ل = \Delta ث \times م$$

$$م = \frac{\Delta ل}{\Delta ث}$$

حيث ان

م : مضاعف الاستثمار

Δ ل : التغير فى الدخل القومى

Δ ث : التغير فى الاستثمار

و حيث ان التغير في الدخل = التغير فى الاستثمار + التغير في الاستهلاك (Δ ك)

Δ ل = Δ ث + Δ ك

Δ ث = Δ ل − Δ ك

و بالتعويض في معادلة المضاعف نجد ان

$$م = \frac{\Delta ل}{\Delta ل - \Delta ك}$$

و بقسمة كل من البسط و المقام على نفس القيمة و هي Δ ل نجد ان

$$م = \frac{١}{١ - (\Delta ل \div \Delta ك)}$$

حيث ان :

(Δ ل ÷ Δ ك) يعبر عن الميل الحدي للاستهلاك

و بما ان الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = ١

الميل الحدي للادخار = ١ – الميل الحدي للاستهلاك

$$م = \frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

و من التحليل السابق نجد أن اي زيادة في الاستثمار ناشئة عن الزيادة في الإنفاق العام تولد زيادة في الدخل القومي بقيمة المضاعف ، و يتوقف المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك فكلما زاد الميل الحدي للاستهلاك زاد قيمة المضاعف .

معنى التحليل السابق ان اثر النفقات العامة الغير مباشرة يختلف حسب اختلاف النفقات العامة كا نرى :-

- الاجور و المرتبات و الاعانات توجه الى ذوي الدخول المنخفضة صاحبة الميل الحدي للاستهلاك المرتفع لذلك يكون تأثيرها الغير مباشر كبير .
- نفقات شراء المواد الاولية و المعدات و التي توجه الى ذوي الدخول المرتفعة صاحبة الميل الحدي للاستهلاك المنخفض لذلك يكون تأثيرها الغير مباشر ضعيف .

<u>انتقادات موجه الى كينز صاحب نظرية فكرة المضاعف</u>

١- افترض كينز ان الدخول توجه الى الاستهلاك و الادخار فقط و اهمل ما يوجه من الدخل الى الاكتناز او الاستيراد من الخارج ، و هذا بالطبع يؤثر على قيمة مضاعف الاستثمار

٢- افترض ان الزيادة في الدخل تؤثر على الزيادة في الاستهلاك فوراً و في نفس اللحظة و هذا غير واقعي اذ يحتاج التغيير الى وقت ، و هنا نجد انه مع مرور الوقت يتغير الميل الحدي للاستهلاك فيتغير المضاعف .

٣- افترض مرونة الجهاز الانتاجي و استجابته للتغير في الاستهلاك ، و هذا الامر ان كان صحيح في الدول المتقدمة فانه غير صحيح في الدول المتخلفة .

<u>و يختلف أثر النفقات العامة الغير مباشرة باختلاف نوع النفقات العامة فنجد أن :-</u>

$$\text{النفقات الحقيقية يكون مضاعف النفقات العامة} = \frac{١}{١ - \text{س (الميل الحدى للاستهلاك)}}$$

فاذا افترضنا ان الميل الحدى للاستهلاك (س) = ٠.٩ يكون المضاعف = ١٠

س

النفقات التحويلية يكون مضاعف النفقات العامة = ــــــــــــــــــــــ

١ – س (الميل الحدى للاستهلاك)

فاذا افترضنا ان الميل الحدى للاستهلاك (س) = ٠.٩ يكون المضاعف = ٩ اي ان أثر النفقات الحقيقية الغير مباشر يكون اقوى من اثر النفقات التحويلية الغير مباشر .

أثر المعجل

- من التحليل السابق لكينز نجد انه اوضح تأثير الانفاق العام الاستثماري على الاقتصاد من خلال جانب الطلب فأكد ان الزيادة في الاستثمار الحكومي سوف تزيد من الدخل القومي فيزداد الطلب و يزداد الاستهلاك و يزداد مستوى التشغيل .
- أما الجانب الآخر الذي لم يوضحه كينز هو جانب العرض حيث ان زيادة في الاستثمار سوف تولد زيادة في الدخل و سوف تؤدي الزيادة في الدخل الى زيادة الاستثمار ورالطاقة الانتاجية مرة اخرى من خلال فكرة جديدة و هي فكرة المعجل .

قانون المعجل

$$\text{ع} = \frac{\Delta \text{ث}}{\Delta \text{ل}}$$

و هنا نجد ان فكرة المعجل و المضاعف تتكامل معاً لتوضح كيفية حدوث الزيادات المتتالية في الدخل نتيجة زيادة الاستثمار و الانفاق الحكومي .

لذلك فان أثر المعجل و المضاعف يظهر معاً من خلال فكرة المكرر المزدوج و هو يساوي

$$\frac{1}{\text{١- (الميل الحدي للاستهلاك + الميل للاستثمار)}}$$

و لحساب فكرة المكرر المزدوج دعنا نرى المثال التالي :

اذا افترضنا زيادة حجم الاستثمار الاولى بمقدار ١٠٠ دينار و ان الميل الحدي للاستهلاك يعادل ٧٥٪ و ان الميل الحدي للاستثمار يعادل ٢٠٪ .

هنا نجد ان المضاعف المزدوج = $\frac{1}{1 - (0.75 + 0.2)}$ = $\frac{1}{1 - 0.95}$ = ٢٠

الزيادة في الدخل = الزيادة في الاستثمار × المضاعف المزدوج

= ١٠٠ × ٢٠ = ٢٠٠٠

و في الجدول التالي نوضح كيفية حدوث الزيادة فى الدخل القومي

دورات الانفاق	الانفاق الاستهلاكى	الانفاق الاستثماري (مستقل وتابع)	الزيادة في الدخل فى كل دورة	الزيادة المجمعة في الدخل
١	ــــ	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢	٧٥ (٠.٧٥×١٠٠)	٢٠ (١٠٠ × ٠.٢)	٩٥ (٧٥ + ٢٠)	١٩٥(١٠٠+ ٩٥)
٣	٧١.٢٥(٩٥ ×٠.٧٥)	١٩ (٩٥ × ٠.٢)	٩٠.٢٥(٧١.٢٥+ ١٩)	٢٨٥.٢٥(١٩٥+ ٩٠.٢٥)
٤	٦٧.٦٩(٩٠.٢٥× ٠.٧٥)	١٨.٠٥(٩٠.٢٥ ×٠.٢)	٨٥.٧٤(٦٧.٦٩+ ١٨.٠٥	٣٧٠.٩٩
	١٥٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠	

تحديد و تخصيص الانفاق العام

عند دراستنا لكيفية تحديد حجم الانفاق العام يجب ان يتوفر لدينا معلومات دقيقة عن المنافع التي تتولد من مشروعات الانفاق العام و التكاليف التي تتكبدها الدولة ، و يتم المقارنة بين المنافع و التكاليف و بناء عليه يتم تخصيص الانفاق العام .
و هنا قبل ان نبدأ في دراسة كيفية تحديد الانفاق العام يجب ان نعرف ان الدراسة تختلف حسب

- تقدير المنافع و التكاليف في حالة ثبات حجم الموازنة العامة يختلف عن حالة عدم ثبات الموازنة العامة
- تقدير المنافع و التكاليف في حالة مشروعات قابلة للتجزئة يختلف عن حالة مشروعات غير قابلة للتجزئة .

١- اختيار المشروع في ظل ثبات حجم الموازنة العامة

أ- اختيار المشروعات القابلة للتجزئة

في حالة المشروعات القابلة للتجزئة و بفرض ان الموازنة العامة ثابتة لا تتغير فان الدولة عندما تختار بين مشروعين فانها تختار بناء على المنافع الصافية التي تتولد من المشروعين ، بمعنى انها تحسب التكاليف (ت) لكل مشروع و تحسب المنافع (م) لكل مشروع و يكون توزيع الاموال على المشروعين بناء على تحقيق اعلى منافع صافية (م – ت) .

ويتحقق التوازن في المنافع الصافية عندما تتساوى المنفعة الحدية من انفاق الدينار الاخير على المشروعين

ب- أختيار المشروعات غير القابلة للتجزئة

في حالة المشروعات الغير قابلة للتجزئة و في ظل الموازنة الثابتة فانه يتحتم علينا عند اختيار المشروعات المقارنة بين المنافع التي تتحقق من المشروعات البديلة و التكاليف التي تتكبدها هذه المشروعات و ترتيب اولوية المشروعات بناء على المنافع النسبية التي تتولد من المشروعات و هي (المنافع ÷ التكاليف) (م ÷ ت)

مثال

اذا كان لدينا ٧٠٠ الف دينار موجهة لانشاء طرق سريعة و كان هناك ٦ بدائل مقترحة للاختيار هي

المشروع	١	٢	٣	٤	٥	٦
التكاليف	٤٠٠	٢٠٠	١٥٠	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠
المنافع	٧٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٢٥٠	٢٠٠	٢٧٠

المطلوب اختيار افضل المشروعات المتاحة

الاجابة

في البداية يجب ان نرتب المشروعات بناء على المنافع النسبية التي تتحقق منها (م ÷ ت) و ليس بناء على المنافع الصافية (م – ت) حيث ان اولويات المشروع تتوقف على نسبة المنافع بالنسبة للتكاليف

المشروع	التكاليف (ت)	المنافع (م)	المنافع الصافية م – ت	المنافع النسبية م ÷ ت	الترتيب بناء على م ÷ ت
١	٤٠٠	٧٠٠	٣٠٠	١.٧٥	٢
٢	٢٠٠	٣٠٠	١٠٠	١.٥	٣
٣	١٥٠	٢٠٠	٥٠	١.٣	٤
٤	١٠٠	٢٥٠	١٥٠	٢.٥	١
٥	٢٠٠	٢٠٠	٠٠٠	١	٥
٦	٣٠٠	٢٧٠	-٣٠	٠.٩	٦

و هنا نجد انه في ظل وجود موازنة تعادل مبلغ ٧٠٠ الف دينار فاننا سوف نختار المشروعات الثلاثة الاولى في الترتيب و هي المشروع ٤ و ١ و ٢ و اجمالي تكلفة هذه المشروعات هو (١٠٠ + ٤٠٠ + ٢٠٠) و هي تعادل الموازنة المقترحة و التي تبلغ ٧٠٠ الف دينار .

سؤال ماذا كانت الاجابة اذا افترضنا ان الموازنة المقترحة هي ٥٠٠ الف فقط

الاجابة سوف نختار المشروعين الاولين في الترتيب و هما ٤ و ١ و تكلفتهما (١٠٠ + ٤٠٠ = ٥٠٠)

٢- اختيار المشروع في ظل تغير حجم الموازنة العامة

في ظل الموازنة المتغيرة عندما نحتاج الى زيادة الانفاق العام فاننا نضحي بالانفاق على المشروعات الخاصة من اجل زيادة النفقات العامة ، و هنا في ظل تغير حجم الموازنة العامة فان الاختيار يكون بناء على حساب المنافع المفتقدة نتيجة التضحية ببعض المشروعات الخاصة للانفاق على المشروعات العامة ، اي نقارن بين المنافع و التكاليف للمشروعات الخاصة و العامة معاً .

الخلاصة

١-المشروعات القابلة للتجزئة في ظل ثبات الموازنة العامة فاننا نختار المشروعات عندما تتساوى المنافع الحدية للدينار في كل مشروع من المشروعات العامة

٢- المشروعات القابلة للتجزئة في ظل تغير الموازنة العامة نختار المشروعات عندما تتساوى المنافع الحدية للدينار في كل مشروع من المشروعات العامة و الخاصة معاً

٣- المشروعات الغير قابلة للتجزئة في ظل الموازنة الثابتة نختار المشروعات التي تحقق اعظم منافع صافية

٤-المشروعات الغير قابلة للتجزئة في ظل الموازنة المتغيرة نختار المشروعات التي تحقق منافع اكبر مما تولد من نفقات و نقارن بين المشروعات العامة والخاصة

الجزء الثاني
الايرادات العامة

في الجزء الاول تناولنا النفقات العامة للدولة و تعرفنا على أنواعها و على آثارها ، و الآن سوف نتعرف على الايرادات العامة للدولة .

- و كما كان يزعم التقليدين قديماً ان الايرادات العامة تستخدم في تمويل النفقات العامة فقط اي انها لا تؤثر على النشاط الاقتصادي
- نجد أنها في الوقت الحالي أصبحت أداة رئيسية من ادوات الدولة للتوجيه الاقتصادي و الاجتماعي .

تقسيمات الايرادات العامة

١-ايرادات اجبارية و ايرادات اختيارية

– الايرادات الاجبارية هي الضرائب و القروض الاجبارية

– ايرادات اختيارية مثل الرسوم و القروض الاختيارية و ايرادات الدولة من ممتلكاتها العامة

٢- ايرادات عادية و ايرادات غير عادية

– ايرادات عادية تتكر كل سنة بشكل دوري مثل الضرائب و الرسوم و ايرادات الدولة من ممتلكاتها

– ايرادات غير عادية و هي التي لا تتكرر كل سنة مثل القروض و الاصدار النقدي الجديد

٣- ايرادات سيادية وايرادات تشبه القطاع الخاص

– ايرادات سيادية تلك التي تحصل عليها الدولة بمفردها فقط مثل الضرائب و الرسوم و الاصدار النقدي

– ايرادات يحصل على شبيهها القطاع الخاص مثل القروض و دخل الدولة من ممتلكاتها العامة .

٤- تقسيم بسيط للايرادات العامة

– ايرادات الدولة من القطاع العام (الرسوم – ممتلكات الدولة)

– الضرائب – القروض العامة

الفصل الاول
ايرادات الدولة من القطاع العام

أولاً : الرســـوم

تعريف الرسوم

مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً الى الدولة مقابل ما تقدمه لهم من نفع خـاص يـؤدي الى تحقيق نفع عام

من التعريف السابق نجد ان سمات الرسم ثلاثة و هي

- يدفع في صورة نقدية و يدفع الزامي عند الحصول على الخدمة ، إن كانت الخدمة نفسها غالباً اختيارية كرسوم التوثيق و رسوم الترخيص و غيرها و احياناً تكون الخدمة اجبارية كرسوم النظافة مثلاً إلا انه في كل الاحوال يدفع الفرد الرسوم اجبارا .
- يدفع الرسم مقابل الحصول على خدمة خاصة تعود بالنفع المباشر على دافع الرسم
- يتحقق من الرسم نفع عام بجانب النفع الخاص فرسوم القضاء التي يدفعها المتقاضون تحقق نفع خاص لهم و تحقق نفع عام للمجتمع و هو اشاعة العدالة في المجتمع ككل .

تقدير مستوى الرسم :-

الأصل في الرسوم ان تكون قيمتها اقل من تكلفة الخدمة المقدمة الى دافع الرسم حيث تغطي الجهات الادارية المحصلة للرسوم جزء من نفقاتها بالرسوم وتغطي الباقي من الضرائب لأن النفع المتولد من الرسم نفع عام بجانب النفع الخاص .

و أحياناً تتساوى قيمة الرسم مع قيمة الخدمة المقدمة لكن لا يمكن ان تتجاوزها لأن معنى ذلك ان الرسم يحمل داخله ضريبة مستترة يحدث ذلك حالياً في رسوم التوثيق العقاري حيث تعتبر الزيادة في رسوم التوثيق ضريبة على تداول الثروة .

المقارنة بين الرسم و الضريبة

– يتشابه الرسم مع الضريبة في ان كل منهما يأخذ شكل نقدي و ان كل منهم يدفع بشكل إلزامي

– يختلف الرسم عن الضريبة في ان الرسم مقابل نفع خاص و عام اما الضريبة فهي مقابل نفع عام فقط

– يختلف ايضاً في ان الضريبة لها اهداف اقتصادية و اجتماعية و مالية اما الرسوم فهي لها غرض مالي فقط .

٢– الإتاوات (مقابل التحسين)

هي مبلغ من المال تلزم الدولة بعض ملاك العقارات بدفعه مقابل منفعة خاصة تحققت لهم ، نتيجة قيام الدولة بأعمال الهدف منها اصلاً تحقيق نفع عام كإنشاء شارع أو تخطيط ميدان أو انشاء جسر .

فنجد هنا انه بجانب النفع العام فان صاحب العقارات يحصل على نفع خاص نتيجة ارتفاع قيمة عقاراته مما يجعل الدولة تقوم بتحصيل مقابل التحسين و يسمى الإتاوة .

الفرق بين الإتاوات و الرسوم

١– درجة الإكراه في الأتاوة اكبر من الرسم فالخدمة التي تقدم في الرسوم خدمة اختيارية اي ان الفرد غير ملزم بدفع الرسم إلا اذا طلب الخدمة اما العمل العام مثل انشاء طريق او بناء جسر فانه يولد نفع خاص تلقائي دون ان يطلبه المستفيد لذلك يجبر على دفع الإتاوة

٢– الرسم يتكرر دفعه بتكرار الحصول على الخدمة اما الإتاوة فتدفع مرة واحدة فقط

٣– الرسم يلتزم به كافة افراد المجتمع الراغبين في خدمات الدولة اما الإتاوة فعلى اصحاب العقارات فقط

٤–تقدير الإتاوة يتوقف على الزيادة في قيمة العقار اما تقدير الرسم فيتوقف على نصيب الفرد من تكاليف الخدمة المقدمة إليه .

ثانياً :- ايرادات الدولة من ممتلكاتها (الدومين)

ان الدولة تمتلك ممتلكات و هي التي تسمى بالقطاع العام للدولة و تسمى بالدومين ايضاً اي ان الدومين هو ممتلكات الدولة و ينقسم الدومين الى

– دومين عام و هو ممتلكات الدولة المخصصة للاستعمال العام مثل الطرق والجسور و المستشفيات و المدارس ، و الأصل في الدومين العام هو انه مخصص للجمهور بدون مقابل اي ان الدومين العام لا يدر عائد على الدولة

– دومين خاص و هو ممتلكات الدولة الخاصة من منشآت انتاجية و زراعية و تجارية و هي منشآت تهدف الى الربح و تحقيق عائد مادي للدولة ، أي ان الدومين الخاص هو ما يدر عائد على الدولة.

لذلك سوف نتناول انواع الدومين الخاص

١– الدومين العقاري

كان استغلال الاراضي الزراعية و الغابات من من مصادر ايرادات الدولة الرئيسية في العصور الوسطى و ظهرت ايضًا المحاجر و المناجم و مصائد الاسماك لتكون مصدر من مصادر الايرادات العامة ، إلا انه في الفترة الاخيرة و مع اتجاه الدولة الى زيادة فاعلية الانتاج من خلال المشاركة الفردية الخاصة بدأت الدولة تملك الاراضي الزراعية للافراد فقل الدومين الزراعي و ان كانت الدولة مازلت تحتفظ بملكية المناجم و المحاجر و مشاركة القطاع الخاص في انتاجه من تلك المناجم و المحاجر .

إلا انه يمكن القول في النهاية ان الدومين الزراعي اصبح مصدر منخفض من مصادر الايرادات العامة.

٢- الدومين الصناعي و التجاري

مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قامت الدولة بإنشاء العديد من المشروعات الانتاجية و قامت بتأميم العديد من المشروعات الخاصة مما ادى الى زيادة الدومين الصناعي و الذي يهدف الى انتاج السلع و بيعها للافراد بما يسمى بالثمن العام

٣- الدومين المالي

و هو عبارة عن ممتلكات الدولة من الاوراق المالية سواء كانت في صورة اسهم او سندات

الفصل الثاني
الضـــــرائب

أولاً : تعريف الضريبة و اركانها

الضـريبة :- هـي فريضـة ماليـة جبريـة يلـزم الممـول بـدفعها دون مقابـل خـاص و تهـدف الـى تغطيـة النفقـات العامـة تحقيقـاً لمصـالح المجتمـع و يكـون تحصـيلها على شكل نقدي .

و من التعريف السابق نكتشف ان هناك اربعة اركان اساسية للضريبة

١- فريضة جبرية تصدر عن السلطة التقديرية للدولة

الضريبة فريضة جبرية بمعنى ان الخاضعين لها ليس لديهم خيار في دفعها من عدمه بل انهم ملزمين بادائها دون النظر الى رضاهم او عدم رضاهم عن دفع الضريبة . و تستخدم الدولة سلطتها في فرض و تحصيل الضريبة ، و تقوم الدولة بتحديد وعاء الضريبة و سعرها و اسلوب تحصيلها .

٢- الضريبة فريضة بلا مقابل خاص

فنجد ان فرض الضريبة على الممولين لا تتطلب وجود نفع خاص يعود عليهم من فرضها ، فتفرض الضريبة بناء على المقدرة التمويلية للفرد الممول و ليس بناء على النفع الذي يعود عليه ، و ليس معنى ذلك انه لا يحصل على منفعة من الضريبة بل انه يحصل على منفعة لكن بصفته عضواً من اعضاء المجتمع و ليس بصفته دافع للضريبة .

٣- الغرض من الضريبة تحقيق اهداف عامة

نجد ان الضريبة تهدف الى تحقيق نفع عام ، و كان قديماً الاعتقاد السائد ان الضرائب لها غرض مالي فقط و هو تغطية النفقات العامة ، اما بعد ظهور الفكر الكينزي و تطور المالية العامة اصبح للضرائب اهداف عامة متعددة منها اهداف اجتماعية و سياسية و اقتصادية .

٤- حصيلة الضريبة مبلغ من النقود

الاتجاه السائد في العصر الحديث هو ان تحصل الضريبة في صورة نقدية و ليست صورة عينية كما كان سائد قديماً ، فالنفقات العامة في صورة نقدية مما يجعل الضريبة لا بد و ان تكون في صورة نقدية ايضاً نظرأ لسهولة تحصيلها و انخفاض تكلفة تحصيلها .

ثانياً : قواعد الضريبة :-

١- قاعدة العدالة (المساوة)

المقصود بالعدالة هو ان يتم توزيع الاعباء الضريبة على افراد المجتمع بطريقة تحقق المساوة بينهم حسب المقدرة التمويلية لكل منهم و هنا يظهر نوعان من العدالة و هما:-

- العدالة الافقية اي معاملة الممولين المشتركين في نفس الظروف الاقتصادية معاملة ضريبية واحدة
- العدالة الرأسية اي معاملة الفئات ذات الدخول المختلفة معاملة ضريبية مختلفة و متصاعدة .

٢- ملائمة الضريبة لإمكانيات الممول و ظروفه

و المقصود هنا ان يكون الممول على يقين كامل بكل ما يحيط بالضريبة من سعر الضريبة و وعائها و ميعاد تحصيلها و ان يتناسب ميعاد و طريقة تحصيلها مع ظروف الممول فمثلاً ظروف اصحاب الاراضي الزراعية تتطلب تحصيل الضريبة موسمياً و ظروف الموظفين تتطلب تحصيل الضريبة شهرياً و هكذا ...

٣- ملائمة الضريبة لإمكانيات الإدارة الضريبة

اي يجب ان تكون الضريبة متناسبة مع قدرة الدولة على تحصيلها و قدرة موظفي الجهاز الضريبي على التعامل معها بأقل نفقات اقتصادية حتى يتحقق مبدأ الاقتصاد في نفقات تحصيل الضريبة .

٤- قاعدة التوزيع المناسب لعبء الضريبة بما يكفل تحقيق الغرض منها

المقصود ان الضريبة يجب ان تتوزع على الممولين بحيث تحقق الغرض من تحصيلها و هنا نجد ان هذه الفكرة اختلفت باختلاف الفكر الاقتصادى فقديماً كان الهدف من الضريبة هدف مالي اي تغطية النفقات أما الآن فهدف الضريبة اقتصادي و اجتماعي و سياسي ، لذلك نجد ان هناك اسس مختلفة لتوزيع العبء الضريبى منها :-

أ- معيار المنفعة

يستند هذا المعيار على اساس ان الخدمة او المنفعة التى تقدمها الدولة للفرد هي مثل السلعة او الخدمة التى يشتريها من السوق لكنها خدمة عامة غير قابلة للتجزئة لذلك فأن الفرد يدفع نصيبه من تلك الخدمة في صورة ضريبة ، اي ان الافراد تحاسب ضريبياً بناء على مقدار الخدمات و المنافع التى قدمت لهم من انفاق الدولة ، و هناك من يرى استخدام اسلوب المنفعة الحدية الناتجة عن انفاق الدولة كمقياس لعبء الضريبة .

إلا ان هذا المعيار صعب استخدامه في الواقع لما يلي :

- صعوبة قياس المنفعة التي تعود على الافراد من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة
- عدم قدرة الضريبة في ظل هذا المعيار على تحقيق العدالة في توزيع الدخل
- في ظل هذا المعيار نجد ان الفقراء يجب ان يدفعوا ضرائب اكثر من الاغنياء لأنهم يستفيدوا من خدمات الدولة أكثر من الاغنياء (صحة – تعليم – مواصلات عامة)

ب- معيار القدرة على الدفع

الافراد تتحمل الاعباء الضريبة بناء على قدرتهم على الدفع إلا ان هذا المعيار يعني ان دفع الضريبة يكون اختياريًا مثل التبرعات و الهبات و هو يهمل بذلك حاجة الدولة الى الضرائب في تغطية النفقات العامة و يجعل النفقات العامة تتحدد بناء على تبرعات الافراد الاختيارية ، كما ان قياس القدرة على الدفع صعب في الحياة العملية فهل تقاس بناء على الثروة العقارية للافراد ام بناء على الدخول ام بناء على ارباحهم ؟

ج- معيار الضرائب الوظيفية

بناء على هذا المبدأ تتحدد الضرائب و أعبائها بناء على الهدف المنشود من تلك الضرائب بمعنى انه اذا كانت الدولة ترغب مثلاً في تخفيض الاستهلاك و زيادة الادخار فانها تفرض ضريبة على الاستهلاك و تقلل او تعفي الادخار من الضرائب ، و اذا كانت تريد ان تحقق العدالة في توزيع الدخل فانها تفرض الضريبة على الثروات ، و هكذا نجد ان الضريبة تتحدد بناء على الوظيفة التي تقوم بها لذلك سميت بالضرائب الوظيفية .

ثالثا : أنواع الضرائب

١- الضرائب على الثروة

ثروة الفرد هو ما يمتلكه في لحظة معينة من عقارات و منقولات و قد يكون المنقول شيء مادي او حق معنوي مثل براءات الاختراع و شهرة المحلات ، و بذلك يكون المركز المالي للممول هو الثروة الصافية أي اجمالي الاصول المملوكة له منقوص منها الخصوم و هناك انواع للضرائب على الثروة و هي :-

أ- الضريبة التقليدية على الثروة

و هي الضريبة التي تكون الثروة وعائها و تكون اسعارها منخفضة بحيث لا تنال من قيمة الثروة فالهدف منها هو معرفة المعلومات عن الثروات و الدخول المتولدة منها لذلك يكون سعرها رمزي بالغ الانخفاض مثل الضريبة على العقارات و الاراضي الزراعية و بعض الحلي و التحف .

ب- الضريبة على الزيادة الطارئة في الثروة

اذا حدثت زيادة طارئة في الثروة دون بذل جهد من اصحابها في تحقيق تلك الزيادة كأرتفاع اسعار الاراضي و العقارات نتيجة الامتداد العمراني مثلاً فأن الدولة تفرض ضريبة على الزيادة في قيمة الثروة و تفرض الضريبة عند تصرف المالك في العقار .

و تختلف هذه الضريبة عن الضريبة الاستثنائية التي تفرضها الدولة في حالات الحروب على الزيادة في قيمة الثروة التي تنتج نتيجة التضخم الذي يحدث في اوقات الحروب .

ج- الضريبة على التصرف في الثروة

و هي ضريبة تفرض عند انتقال الثروة من مالكها الى شخص آخر و هي نوعان :-

١- ضريبة على انتقال الثروة بين الاحياء

و هي ضريبة تفرض على احد طرفي التعاقد و على قيمة الثروة المنقولة و غالباً ما تفرض على المشتري و عادة تكون ذات سعر معتدل حتى لا يتهرب الافراد من تسجيل معاملاتهم

٢- الضريبة على التركات

و هي تعبر عن انتقال الثروة بعد وفاة مالكها الى الورثة و تفرض الضريبة على الورثة و يكون سعرها مرتفع و تصاعدي و ذلك بهدف تقليل حدة التفاوت بين الطبقات و تأخذ شكلين

- ضريبة على مجموع التركة بعد خصم ما عليها من ديون و التزامات و قبل توزيعها على الورثة
- ضريبة على نصيب الوارث اي يحدد سعر الضريبة على نصيب كل وارث و يختلف بأختلاف درجة قرابة الوارث الى الشخص المتوفى .

٢- الضرائب على الدخل

الضرائب على الدخل في الوقت الحاضر هي من أهم أنواع الضرائب ، و قبل شرح هذه الضرائب علينا في البداية التعرف على الدخل و هناك نظرتين أساسيتين في تعريف الدخل هما :

١- نظرية مصدر الدخل

يعرف الدخل بانه كل قوة شرائية صافية تتولد من مصدر قابل للبقاء ، تصبح تحت تصرف الممول بصفة دورية متجددة .

و فقاً للتعريف السابق نجد ان الدخل يجب ان يتوافر فيه شروط التالية :-

١- ان يكون قوة شرائية اي عبارة عن مبلغ نقدي يحصل عليه من المعاملات المادية في الاسواق ، فالمنفعة التي تتولد من حنان الام مثلاً لا يمكن اعتبارها دخل لانها ليست قوة شرائية .

٢- ان يكون الدخل تحت تصرف الممول اي انه تحقق فعلاً و ليس مجرد احتمال .

٣- ان تكون القوة الشرائية متجددة و تتكرر بصفة دورية مثل مرتب الموظف او محصول المزارع .

٤- ان تكون صافية بمعنى أنه بعد حساب الايرادات المتولدة يجب خصم جميع النفقات التي انفقت للحصول على هذا الدخل و هذه النفقات يحددها القانون الضريبي .

٢- نظرية الإثراء

و هي تتعامل مع الدخل على انه أي زيادة صافية تتحقق في ثروة الممول خلال فترة زمنية معينة

و وفقاً لهذا التعريف يتسع مفهوم الدخل ليشمل على كل ايراد يتحقق و لو لمرة واحدة فقط و من اصول قد تكون غير قابلة للبقاء و يشمل بذلك حصول الفرد على ميراث خلال العام .

و هناك صعوبة في استخدام هذا المعيار لقياس الدخل لانه يتطلب متابعة دقيقة لانتقالات الثروات العقارية و المنقولة بين الافراد و حصر و معرفة الزيادة في قيمة هذه الثروات و هذا امر صعب للغاية مما يسهل التهرب الضريبي .

انواع الضرائب على الدخل :

١- الضريبة على مجموع الدخل

و هي تفرض على مجموع الدخل الصافي الذي يحصل عليه الممول خلال العام و يقدم به اقرار ضريبي واحد الى الادارة الضريبية يوضح فيه كل انواع دخله الذي يحصل عليه خلال العام سواء من العمل أو من ثروته العقارية أو المنقولة أو الارباح أو الفوائد أو التعويضات .

مزايا الضريبة على مجموع الدخل

أ- اسلوب ايسر بالنسبة للمول حيث انه يقدم مصادر دخله كلها مرة واحدة

ب- اكثر ملائمة بالنسبة للادارة الضريبية حيث انها تحدد اجراءات موحدة سواء في ربط او تحصيل الضريبة او تلقي الطعون من الممول

عيوب الضريبة على مجموع الدخل

أ- عدم التمييز بين مصادر الدخل المختلفة مما يجعل الضريبة غير قادرة على تحقيق الاهداف الاجتماعية و الاقتصادية .

ب- امكانية تهرب الممول الضريبي كلياً من آداء أيه ضريبة على دخوله المختلفة .

٢- الضرائب النوعية على الدخل

و هي فرض ضريبة خاصة بكل نوع من أنواع الدخل ، فتفرض ضريبة على الدخل من المرتبات و أخرى على الدخل من الثروات العقارية و ثالثة على الدخل من المهن الحرة و الارباح التجارية .

مزايا الضريبة النوعية على الدخل

أ- التمييز بين مصادر الدخل المختلفة مما يجعل الضريبة قادرة على تحقيق الاهداف الاجتماعية و الاقتصادية .

ب- عدم امكانية تهرب الممول الضريبي كلياً من آداء أيه ضريبة على دخوله المختلفة .

عيوب الضريبة النوعية على الدخل

أ- تعدد الضرائب على الدخل قد يؤدي الى الازدواج الضريبي اي فرض أكثر من ضريبة على نفس المصدر من مصادر الدخل .

ب- مضاعفة نفقات الدولة في تحصيل الضريبة مما يقل من كفاءة الضريبة .

٣- الضرائب على الأرباح الاستثنائية

و هي ارباح يحققها الافراد بصورة طارئة و غير دائمة من مصادر غير قابلة للبقاء مثل الارباح التي تتحقق في اوقات الحروب ، فتجد الدولة انه يجب فرض ضريبة استثنائية ذات معايير خاصة لان التجار تستفيد من الارتفاع المستمر في الاسعار و تحقق ارباح استثنائية .

مبررات فرض ضريبة استثنائية على الارباح

١-تقترن الزيادة في الاسعار المصاحبة لظروف الحرب بأعادة توزيع الدخل لصالح المنتجين على حساب المستهلكين مما يتطلب تحقيق العدالة عن طريق فرض ضرائب على المنتجين لأعادة التوازن في توزيع الدخل .

٢-الارباح التي تنتج في ظروف الحرب لا دخل للمنتج في تحققها لذلك يجب فرض ضريبة استثنائية .

٣-تساعد تلك الضريبة على الحد من التضخم و تولد ايراد غزير تحتاجه الدولة في تغطية نفقاتها .

٤- الضرائب على الانفاق :

١- الضرائب على الاستهلاك وعلى الانتاج

تفرض الضريبة على استعمال اموال الاستهلاك كفرض الضريبة على استهلاك الفرد لسيارته او تلفزيونه مثلاً , و تكون هذه الضرائب ضعيفة و ليس لها اهمية نسبية

او تفرض على انتاج السلع الاستهلاكية او عند شرائها في الاسواق و تكون هذه الضريبة ذات اهمية كبيرة و تسمى بالضريبة على رقم الاعمال .

٢-الضرائب على رقم الاعمال

و هي ضرائب تفرض على حجم المعاملات في سلعة واحدة او مجموعة من السلع و تأخذ ثلاث اشكال :-

١- الضريبة العامة المتتابعة على رقم الاعمال

و هي ضريبة تفرض على كل مراحل انتاج السلعة حتى تصل الى المستهلك النهائي فتفرض عند بيع السلعة من المنتج الى تاجر الجملة و تفرض عند بيعها من تاجر الجملة الى التجزئة و تفرض عند بيعها من تاجر التجزئة الى المستهلك و يتحمل عبئها بالكامل المستهلك .

٢- الضريبة العامة الواحدة على رقم الاعمال

و هي ضريبة تفرض على مرحلة واحدة من مراحل الانتاج فقط .

٣- الضريبة النوعية المتعددة على بعض السلع

بمعنى فرض فرض الضريبة على رقم الاعمال لكن باسلوب فرض ضرائب متعددة تختلف بأختلاف نوع السلعة و ليست ضريبة عامة على كل السلع .

٢- الضرائب الجمركية

الضـرائب الجمركيـة هـي ضـرائب غيـر مباشـرة تفـرض علـى الـواردات او الصادرات و تحصلها الدولة على واقعة عبور السلعة للحدود الوطنية

و تفرض الضرائب غالباً على معظم الواردات و قلما تفرض على الصادرات فى بعض الحالات الاستثنائية مثل السلع الضرورية التي لا ترغب الدولة في خروجها من البلاد مثل المواد التموينية .

تقسيمات التعريفة الجمركية

التعريفة الجمركية هي سعر الضريبة الجمركية المفروضة على السلع و هي تقسم الى

١- تعريفة بسيطة و تعريفة متعددة للسعر

التعريفة البسيطة و هي تعريفة واحدة تفرض على السلعة ايًّا كان مصدرها

اما التعريفة المتعددة فيختلف سعرها باختلاف دولة المصدر و تتحدد بناء على الاتفاقيات الثنائية بين الدول .

٢- تعريفة فرضية وتعريفة اتفاقية

التعريفة الفرضية تتحدد بارادة الدولة منفردة و متمثلة في سلطتها التشريعية

التعريفة الاتفاقية تفرض بموجب اتفاق دولي مع مجموعة دول اخرى

٣- تعريفة قيمية و تعريفة نوعية و تعريفة مركبة

التعريفة القيمية يتحدد فيها سعر الضريبة كنسبة مئوية من سعر السلعة المستوردة

التعريفة النوعية يتحدد سعر الضريبة بمبلغ معين على اساس الوحدة من السلعة بالعدد او بالوزن

التعريفة المركبة هي عبارة عن تعريفة نوعية يضاف اليها تعريفة قيمية لتعويض الفارق في الجودة او الحجم بين عدد الوحدات من السلعة .

٤- تعريفة مالية و تعريفة حمائية

التعريفة المالية هي التى يكون الغرض منها زيادة حصيلة الدولة من الايرادات

التعريفة الحمائية و هي التى يكون الغرض منها حماية المنتجات المحلية من المنافسة الاجنبية .

بعض الانظمة الملحقة بالضرائب الجمركية

١- نظام التجارة العابرة (الترانزيت)

طبقاً لهذا النظام فان السلع التي تدخل الى الدولة بغرض المرور منها الى الدول الاخرى فانها سلع غير خاضعة للضريبة الجمركية اما ما يستقر منها في البلد فانه يخضع للضريبة الجمركية.

٢- نظام الاعفاء المؤقت

تعفى طبقاً لهذا النظام و لفترة مؤقتة بعض المواد الاولية المستخدمة في انتاج سلع يعاد تصديرها الى الخارج بعد تصنيعها ، فاذا انتهت الفترة الزمنية المحددة دون اعادة تصدير السلعة فان المواد الاولية تخضع للضريبة الجمركية .

٣- نظام رد الضريبة الجمركية (الدروباك)

يدفع مستورد المواد الاولية الضريبة الجمركية اولاً ، ثم يستحق استردادها مرة اخرى اذا قام بتصدير السلع التي تحتوي على هذه المواد الاولية للخارج مرة اخرى .

٤- نظام المناطق الحرة

و هو انشاء مناطق داخل الدولة و على اراضيها لكنها لا تخضع للضرائب الجمركية المتداولة داخل هذه المناطق و ذلك تشجيعاً للتجارة و اقامة

المشروعات الصناعية الاجنبية على تلك المناطق الغير خاضعة للضريبة ، لكن مرور السلع من تلك المنطقة الى باقي انحاء البلاد يتطلب فرض ضريبة جمركية على السلعة .

رابعاً : تقسيمات رئيسية لأنواع الضرائب

١- الضرائب المباشرة والغير مباشرة

الضرائب المباشرة مثل الضرائب على الدخل و الثروة

الضرائب الغير مباشرة مثل الضرائب على الانفاق و التداول

معايير التفرقة بين الضرائب المباشرة و الغير مباشرة

١- معيار من يتحمل عبء الضريبة

– الضرائب المباشرة هي التي يتحمل عبئها دافع الضريبة نفسه اي انه لا ينقل عبئها .

– الضرائب الغير مباشرة هي التي يتمكن دافعها من نقل عبئها الى غيره من الاشخاص .

إلا ان هذا المعيار غير دقيق للتفرقة بين الضرائب المباشرة و الغير مباشرة لان نقل عبء الضريبة يتوقف على مجموعة متغيرة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، مما يجعله معيار غير دقيق .

٢- معيار طريقة الجباية

– الضرائب المباشرة هي التي تحصل بناء على اوراق او قيودات اي تحصل بجداول اسمية .

– الضرائب الغير مباشرة لا يرتبط تحصيلها بأي بيانات أي انها لا تحتاج الى جداول اسمية .

إلا ان هذا المعيار يعيبه ان يستند الى الاسلوب الاداري المتبع في تحصيل الضريبة و هو ما لا يمكن الاستناد اليه كأسلوب علمي في تحديد نوع الضرائب .

٣- معيار استمرارية او عرضية المادة الخاضعة للضريبة

– الضرائب المباشرة هي التي يكون فيها المادة الخاضعة للضريبة ثابتة و تتصف بالدوام مثل الدخل و الثروة .

– الضرائب الغير مباشرة و هي التى تكون المادة الخاضعة للضريبة طارئة او عارضة مثل الاستهلاك .

و يعيب هذا المعيار اعتباره الضرائب على التركات ضرائب غير مباشرة لانها نتيجة حدث طارئ او عارض إلا ان الضرائب على التركات تعتبر في الحقيقة ضرائب مباشرة .

٤- معيار الحصول على الدخل و انفاقه

– الضرائب المباشرة هي التي تفرض على الدخل عند الحصول عليه .

– الضرائب الغير مباشرة هي التي تفرض على الدخل عند انفاقه .

و يعيب هذا المعيار انه هناك اموال يحصل عليها الفرد لا تعتبر دخلاً يحصل عليه و لا انفاق يقوم به مثل اموال الثروة و التركات لذلك فهي لا تصنف وفق هذا المعيار .

و مع اختلاف المعايير و الانتقادات الموجهة الى كل معير اتفق علماء المالية العامة على تقسيم الضرائب من حيث المادة الخاضعة لها الى ضرائب على الدخل و الثروة في جانب و ضرائب على الانفاق و التداول في جانب آخر.

مزايا الضرائب المباشرة

١– تراعي مبادئ العدالة الضريبية فكل ممول يدفع بناء على مقدرته التكليفية .

٢– حصيلتها تتسم بالثبات النسبي لانها تفرض على مصادر تتميز بالثبات النسبي كالثروة و الدخل .

٣– قدرة الادارة الضريبية على تحقيق قاعدة الملائمة في الدفع أكبر عند الضرائب المباشرة .

٤–

عيوب الضرائب مباشرة

١- ثقل وطئتها النفسية على الممول و احساسه بتدخل الدولة في شأنه الاقتصادي مما يدفعه الى محاولة التهرب منها ، إلا ان هذا العيب يتوقف على مدى فاعلية الانفاق العام و مدى الوعي الضريبي .

٢- تراخي حصيلة الضرائب مباشرة الى حين انتهاء السنة المالية و هو مالا يتوافق مع نفقات الدولة .

مزايا الضرائب الغير مباشرة

١- سهولة دفعها اذ يتم وضعها ضمن السلعة التي يشتريها الفرد .

٢- صعوبة التهرب منها و ضخامة حصيلتها .

٣- اتساع نطاقها ليشمل الانتاج و الاستهلاك لذلك فهي تناسب الدول المتخلفة ذات الاوعية الضريبية القليلة .

عيوب الضرائب الغير مباشرة

١ - لا تراعي مبدأ العدالة الضريبية فهي تفرض على السلع دون التمييز بين دافعيها إلا انه من الممكن تلافي هذا العيب عن طريق فرض ضرائب منخفضة على السلع الضرورية و فرض ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية .

٢- تتسم حصيلتها بالاهتزاز و عدم الثبات خاصة في اوقات الكساد و الازمات الاقتصادية .

٢- الضرائب الوحيدة والضرائب المتعددة

- الضرائب الوحيدة تعني ان النظام الضريبي للدولة لا يحتوي إلا على ضريبة واحدة تستخدمها الدولة و تحقق من خلالها اهدافها المالية و الاقتصادية والاجتماعية .

- الضرائب المتعددة و تعني هذه ان يتكون النظام الضريبي من مجموعة ضرائب مختلفة تستخدمها الدولة ايضاً في تحقيق اهدافها .

مزايا الضريبة الوحيدة

١-بساطة اجرائتها

٢-تحقق العدالة الضريبية من وجه نظر مؤيديها

٣-صعوبة التهرب منها و انخفاض تكاليف تحصيلها

عيوب الضريبة الوحيدة

١-لا تتمتع بالعدالة الضريبية لان الوعاء المحدد للضريبة يتم اختياره بأسلوب تحكمي من الدولة

٢-يمكن ان تنخفض حصيلتها جداً نتيجة التهرب الضريبي او انخفاض وعائها

٣-عبئها ثقيل على الممول لانها تفرض عليه كلها مرة واحدة

٤-لا تحقق اهداف الدولة المتنوعة مثل الضريبة المتعددة

تحديد دين الضريبة

هناك طريقتين لتحديد دين الضريبة فقد يبدأ المشرع بتحديد المبلغ الاجمالي لدين الضريبة ثم يوزعه على المكلفين بطريقة معينة و يسمى هذا باسلوب الضرائب التوزيعية ،او يحدد المشرع سعر الضريبة مباشرة على السلعة و هذا ما سنقوم بدراسته الآن :

١- تحديد سعر الضريبة

وفقاً لهذا الاسلوب يحدد المشرع سعر الضريبة كنسبة مئوية من وعاء الضريبة و هذه النسبة المئوية تأخذ شكلان هما اما تكون نسبة ثابتة او متصاعدة كما يل:-

أ- الضرائب النسبية

و هي ضرائب تفرض بسعر ضريبة موحد أيا كانت المادة الخاضعة للضريبة و لا يتغير السعر بتغير مستويات الدخل او الثروة

فمثلاً اذا كانت دخل الفرد ١٠٠ دينار شهرياً فانه يدفع ضريبة تعادل ٥٪ اي خمسة دنانير

و دخل فرد آخر دخله ١٠٠٠ دينار شهرياً فانه يدفع ضريبة تعادل ٥٪ اي خمسون دينارا

و هنا نجد ان الضريبة النسبية لا تتمتع بالعدالة الضريبية لان ثقل الخمسة دنانير على المواطن الفقير صاحب الدخل ١٠٠ دينار اكبر من ثقل ٥٠ دينارا كضريبة لصاحب الدخل المرتفع ١٠٠٠ دينار .

ب- الضرائب التصاعدية

و هي ضرائب تفرض بسعر تصاعدي اي انه مع زيادة الدخل يزداد سعر الضريبة و هنا نجد ان الضرائب التصاعدية تأخذ اربع اشكال و هي :

١- التصاعد الاجمالي (بالطبقات)

و هي تقسيم الدخل الى عدة طبقات و تفرض الضريبة على الممول حسب الطبقة التي يقع فيها دخله مثلاً

الطبقة الاولى من صفر الى ١٢٠٠ دينار سنوياً ٦٪

الطبقة الثانية من ١٢٠١ الى ٢٥٠٠ دينار سنوياً ١٠٪

الطبقة الثالثة من ٢٥٠١ الى ٤٠٠٠ دينار سنوياً ١٨٪

الطبقة الرابعة ما زاد عن ٤٠٠٠ دينار سنوياً ٤٠٪

و بناء على ذلك فان مواطن دخله مثلاً ٤٠٠٠ فانه يقع في الطبقة الثالثة فيدفع ضريبة تعادل ١٨٪

أي انه يدفع ما يعادل ٤٠٠٠ × ١٨٪ = ٧٢٠ دينار

و يعاب على هذا الاسلوب عدم العدالة لان ارتفاع الدخل من ٤٠٠٠ الى ٤٠٠١ مثلاً اي الزيادة بمقدار دينار واحد تؤدي الى انتقال الممول من الطبقة الثالثة الى

الرابعة أي انه سوف يدفع = ٤٠٠١ × ٤٠٪ = ١٦٠٠.٤ دينار اي ان الزيادة في الضريبة كبيرة جداً .

٢- التصاعد بالشرائح

وفق لهذا الاسلوب يتم تقسيم الدخل الى شرائح يخضع كل منها لسعر ضريبة مختلف كما يلي :

الشريحة الاولى	١٠٠٠ دينار الاولى	معفاة
الشريحة الثانية	٢٠٠٠ دينار التالية	٨٪
الشريحة الثالثة	٤٠٠٠ دينار التالية	١٢٪
الشريحة الرابعة	٥٥٠٠ دينار التالية	٢٥٪
ما زاد عن ذلك		٤٠ %

فاذا بلغ دخل مواطن ١٠٠٠٠ دينار فانه يدفع الضريبة على شرائح كما يلي:

١٠٠٠ × صفر = صفر

٢٠٠٠ × ٨٪ = ١٦٠

٤٠٠٠ × ١٢٪ = ٤٨٠

٣٠٠٠ × ٢٥٪ = ٧٥٠

اجمالي الضريبة يعادل ١٣٩٠ دينار و هو ما يجعل متوسط السعر الحقيقي للممول ١٣.٩٪

و هنا نجد أن هذا الأسلوب يحقق العدالة في توزيع العبء الضريبي لانه اذا حدث و ارتفع الدخل الى ١٠٠٠١ اي زاد دينار واحد ادى ذلك الى زيادة الضريبة الى ١٣٩٠.٢٥ فقط .

٣- التنازل في سعر الضريبة

بمعنى فرض الضريبة بسعر نسبي ثابت و ليكن يعادل مثلاً ٢٠ % على كل مستويات الدخول لكن بالنسبة للطبقات الفقيرة ذات الدخول المنخفضة يكون السعر مثلاً اقل ٨٪ .

و من الواضح انه عكس التصاعد في الطبقات فالهدف منه هو حماية الطبقات الفقيرة من الضريبة المرتفعة اما الهدف في التصاعد بالطبقات هو زيادة عبء الضريبة على الطبقات الغنية .

٤- التصاعد عن طريق الاعفاء والخصم

سنجد انه عند اعفاء جزء من الدخل في صورة إعفاءات مثل الأعباء العائلية مثلاً فان سعر الضريبة سوف يرتفع و يتصاعد مع زيادة الدخل لان نسبة الإعفاء بالنسبة للدخل سوف تنخفض مما يؤدي الى زيادة سعر الضريبة بالتصاعد .

الآثار الاقتصادية للضرائب

أولاً : أثار الضريبة على المتغيرات الاقتصادية الكلية

الإنتاج و الاستثمار و تشغيل الموارد و توزيع الدخل

أولا أثر الضريبة على الإنتاج و الاستثمار :

تؤثر الضريبة على الإنتاج من خلال تأثيرها على نفقة الانتاج و هو ما يؤدي إلى التأثير على حافز الربح الذي يتحقق في السوق فكلما زادت الضريبة زادت نفقة الانتاج و انخفضت الارباح مما يؤثر على الاستثمار و الانتاج و يختلف التأثير من سوق إلى أخر و هنا نقسم الأسواق إلى :

أ- سوق المنافسة كاملة

و فيه لا يتحكم المنتج في سعر السلعة و انما يتحدد السعر بناء على تلاقي قوى العرض و الطلب و لذلك عند فرض الضريبة يضطر المنتج إلى إنقاصها من ربحه الغير عادي و هكذا إلى أن يتلاشى هذا الربح و يبقى الربح العادي فقط و هذا بالطبع سوف يقلل الإنتاج و بالتالي يقل العرض.

ب-سوق الاحتكار:

في هذا السوق يستطيع المنتج التحكم في السعر فعند فرض الضريبة يستطيع أن يرفع السعر بما يعادل قيمة الضريبة لكن هذا الأمر يتوقف على مرونة الطلب.

- إذا كان الطلب غير مرن فأن المنتج يستطيع ان يرفع السعر و لا يؤثر ذلك على ربحه لأن المستهلك لن يقوم بإنقاص الكمية إلا بنسبة قليلة أقل من نسبة الارتفاع في السعر.

- إذا كان الطلب مرن يضطر المنتج إلى بقاء السعر كما هو عليه دون زيادة عبء الضريبة على المستهلك و هذا يؤدي الى انخفاض حافز الربح لدى المنتج و هذا يؤثر على الإنتاج سلبيا .

ج- سوق المنافسة الاحتكارية :

قدرة المنتج على التحكم في سوق المنافسة الاحتكارية بالسعر أقل من سوق الاحتكار إلا أنه مع ذلك يخشى من تغيير السعر حتى يتجنب ردود فعل باقي المنتجين و هذا أيضا يؤثر على حافز الربح

و لكن هناك رأي آخر أشار التقليديين اليه و هو وجود حافز أخر (حافز العمل لتعويض الانخفاض في الدخل الناتج عن فرض الضريبة) إلا ان هذا الأمر لا يحدث إلا للطبقات محدودة الدخل التي تريد تعويض الضريبة و ليس للطبقات الغنية .

٢- أثر الضريبة على الادخار و الاستثمار:

تؤثر الضريبة على الدخل مما يؤثر على كل من الاستهلاك و الادخار أي أن الادخار الخاص للأفراد سوف ينخفض نتيجة ضعف مرونة الاستهلاك و عدم القدرة على تخفيضه بسهولة .

و هنا نجد ان الادخار الخاص ينخفض و لكن يزداد في نفس الوقت الادخار العام نتيجة زيادة حصيلة الضرائب و لما كان الاستثمار الخاص الناتج من الادخار الخاص أفضل غالباً من الاستثمار العام فنجد ان التأثير الكلي على الاستثمار غالبا النقصان .

إلا أن هذا التأثير على الاستثمار و الادخار يتوقف على نوع الضريبة

- الضرائب الغير مباشرة على الإنفاق الاستهلاكي و الضرائب الجمركية تعمل بصورة غير مباشرة على زيادة حجم الادخار.

- تؤثر الضريبة على الاستثمار من خلال الميل للاستثمار حيث تؤدي فرض الضريبة إلى خفض الكفاية الحدية لرأس المال و من ثم خفض حجم الاستثمار .
- الضرائب على الدخل تؤدي إلى خفض الاستثمار بصفة عامة .

٣- أثر الضريبة على مستوى التشغيل في النشاط الاقتصادي:

نجد ان للضريبة دور كبير في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي فاقتصاديات الدول الرأسمالية تمر بدورات اقتصادية يتقلب فيها الاقتصاد بين حالة كساد و حالة تضخم و تستخدم السياسة الضريبة في الحد من مخاطر كل منها كما يلي :

أ- في حالة الكساد:

- يتم تخفيض العبء الضريبي على الدخل حتى يتحرر جزء من الدخل يوجه إلى الاستهلاك .
- يتم زيادة الأعباء الضريبية على الأرباح الغير موزعة حتى يقوم المستثمر باستثمارها .
- يتم تخفيض الضرائب على الأرباح لتشجيع الإنتاج.

ب- في حالة التضخم:

يتم اتباع سياسات تهدف الى زيادة العبء الضريبي حتى يتم امتصاص جزء من القوة الشرائية في المجتمع للحد من التضخم إلا أنه يجب اختيار النوع المناسب من الضرائب المستخدمة فنجد ان

الضرائب المباشرة ← تؤدي إلى خفض الدخول و الاستهلاك وإضعاف حوافز الاستثمار.

الضرائب الغير مباشرة ← تؤدي إلى ضغط الاستهلاك و الحد من التضخم .

إلا انه هناك أثر معاكس نتيجة رفع الأسعار و من ثم خفض الإنتاج و هو الأمر يؤدي إلى مزيد من التضخم و خفض القوة الشرائية.

٤- أثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل القومي:

تتدخل الدولة في التأثير على توزيع الدخل القومي على مرحلتين

المرحلة الأولى : و هي مرحلة توزيع الدخل الاولي بين الفئات صاحبة عناصر الإنتاج و هنا نجد ان الدولة تتدخل من خلال القرارات المالية و الادوات الادارية المباشرة و لا تستخدم الضرائب في هذا التوزيع .

المرحلة الثانية : و هي إعادة التوزيع الأولى للدخل في حالة شعورها بعدم العدالة في التوزيع الاول للدخل و يتم ذلك عن طريق توزيع الإنتاج بين المستهلكين فتؤثر الدولة على الدخول النقدية و الحقيقية و على اثمان السلع و الخدمات و تستخدم الدولة الضرائب في هذه المرحلة فنجد ان دور الضرائب في إعادة توزيع الدخل يكون غير مباشر ذلك بتخفيض دخول عوامل الإنتاج ورفع الأثمان .

و هناك اتجاهات ثلاثة رئيسية تمارس الضرائب فيها أثارها التوزيعية على الدخل القومي:

أولها ← توزيع الدخل على الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة .

ثانيها ← توزيعه كميا بين عوامل الإنتاج.

الثالث ← توزيعه نوعيا على ألوان النشاط الاقتصادي أو إقليميا على مناطق الدولة المختلفة .

وترد تحفظات ثلاث على دور الضرائب في اعادة توزيع للدخل:

١- أن دراسة أثر الضرائب عن إعادة توزيع الدخل نفترض تحديد الشخص أو الفئة التي يستقر عليها عبء الضريبة بصفة نهائية لذا ينبغي التحوط لدى دراسة ذلك الأثر مما يحدث من نقل عبء الضريبة من شخص لأخر على وجه يخالف ما قصد إليه أصلا المشروع الضريبي .

٢- الأثر النهائي لدور الضرائب في هذا الصدد يتوقف على اتجاهات سياسية الإنفاق العام لحصيلة الضرائب هل توجه إلى الفقراء أم إلى الأغنياء.
٣-أن تقييم مدى فاعلية النظام الضريبي في إعادة توزيع الدخل لا ينظر فيه إلى كل ضريبة على حدة.

دور كل من الضرائب المختلفة فى اعادة توزيع الدخل القومى :

١- اعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب المباشرة

- الضرائب على الدخل إذا كانت مفروضة بسعر نسبي على ذوي الدخول المرتفعة تزيد من اختلال توزيع الدخل ، أما إذا كانت بسعر تصاعدي فغالبا ما يكون تأثيره في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح أصحاب الدخول الصغيرة.
- الضرائب على رأس المال تؤدي إلى توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الغنية مالكة رأس المال .

٢- اعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب الغير المباشرة :

الضرائب غير المباشرة بوجه عام تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي في غير صالح الطبقات ذات الدخول المحدودة إلا ان فاعلية تأثير الضرائب الغير مباشرة يرتبط بعاملين هما :

- نوع السلعة المفروض عليها الضريبة.

السلع الكمالية ← الأثر التوزيعي للضريبة في صالح الطبقات محدودة الدخل لأن الأغنياء هم المشترين لتلك السلعة و هم دافعي الضريبة الغير مباشرة .

السلع الضرورية ← الأثر التوزيعي في غير صالح الطبقة محدودة الدخل لأنه يقوم بشرائها و من ثم يدفع الضريبة الغير مباشرة .

- ومن حيث أسلوب فرض الضريبة

- الضرائب غير المباشرة ذات أثر أقوى على إعادة التوزيع لصالح الطبقات محدودة الدخل كلما كانت على أساس قيمي أي تحسب على قيمة الشراء لأنة قيمة شراء الفقراء تكون قليلة .

- أما إذا فرضت الضريبة غير المباشرة على أساس نوعي فأنها لا تساعد على تقليل حدة التفاوت بين الطبقات من حيث الدخل بالنظر لتسويتها للعبئ الضريبي بين السلع غالية الثمن من استهلاك الطبقات القادرة و السلع الرخيصة الثمن الغالبة على استهلاك الطبقات الفقيرة .

نقل و استقرار العبء الضريبي

نقل العبء الضريبي هو عملية يتوصل بها دافع الضريبة أو المكلف القانوني بها الى إمكانية نقل ما دفعه كله أو بعضه ليحمل به الغير.

مثال يمكن نقل عبء الضريبة الجمركية على غزل الصوف و التي يدفعها مستورد الغزل إلى مصلحة الجمارك ثم يحملها على مصنع الغزل على مصنع الملابس الصوفية الجاهزة الذي يحملها بدوره على تاجر الجملة ثم ينقلها الأخير إلى تاجر التجزئة إلى أن تستقر في النهاية على عاتق المستهلك في صورة ارتفاع لسعر الملابس الصوفية.

فالمستورد هنا هو الممول القانوني أما مصانع الإنتاج و تجار الجملة و التجزئة فهم وسطاء في عملية نقل عبء الضريبة إلى المستهلك الذي استقر عليه العبء كممول فعلي للضريبة.

<u>أهم المتغيرات المؤثرة على نقل العبء الضريبي :</u>

١- درجة مرونة العرض

كلما كانت مرونة العرض كبيرة كلما نقل العبء الضريبى اسهل على المستهلك

- العرض المرن ينقل المنتج الجزء الاكبر على المستهلك و يتحمل المنتج الجزء الاقل
- العرض غير المرن كلما كان العرض غير مرن كلما تحمل المنتج الجزء الاكبر و لم يستطع إلا نقل القليل الى المستهلك
- العرض اللانهائي المرونة ينقل المنتج عبء الضريبة بالكامل الى المستهلك
- العرض عديم المرونة لا ينقل اى عبء الى المستهلك و يتحمل العبء المنتج

٢- درجة مرونة الطلب

كلما كانت مرونة الطلب قليلة كلما نقل العبء الضريبي اسهل على المستهلك

- الطلب الغير مرن ينقل المنتج الجزء الاكبر على المستهلك و يتحمل المنتج الجزء الاقل
- الطلب المرن يتحمل المنتج الجزء الاكبر و لم يستطع إلا نقل القليل الى المستهلك

٤-شكل السوق (درجة المنافسة)

في سوق المنافسة الكاملة

نجد ان السعر يتحدد دون تدخل من المنتج لذلك نجد ان المنتج لا يستطيع نقل عبء الضريبة الى المستهلك لانها تؤدي الى رفع السعر مما يؤدي الى انخفاض انتاجه ، لكن التحليل السابق في الاجل القصير فقط اما في الاجل الطويل فيستطيع المنتج ان ينقل العبء الضريبي .

في سوق المنافسة الاحتكارية

في سوق المنافسة الاحتكارية يصعب ايضاً نقل عبء الضريبة في الاجل القصير إلا انه من الممكن نقل بعض عبء الضريبة الى المستهلك في حالات معينة و تتوقف على مرونة العرض و الطلب ، لكنه بالطبع يستطيع نقل العبء في الاجل الطويل .

في سوق الاحتكار

يستطيع المنتج ان ينقل عبء الضريبة الى المستهلك لانه يتحكم في السعر إلا انه يخشى من الانخفاض في الكمية المباعة لذلك قد يظر الى تحمل الضريبة حتى لا تنخفض الكمية المباعة

احوال النشاط الاقتصادي

- في حالات الكساد لا يمكن نقل عبء الضريبة لان الدخول تكون منخفضة فلا يمكن رفع الاسعار
- اما في حالات الرواج يمكن نقل عبء الضريبة

الفصل الثالث
القروض العامـــة

تعريف القروض العامة

مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من السوق الوطنية أو الأجنبية و تتعهد باعادته و دفع فائدة عنه وفقاً لشروط معينة .

موقف التقليدين (الكلاسيكي) من القروض العامة

كان موقف معظم التقليدين معارض لفكرة القروض العامة لأنهم يؤمنون بأن دور الدولة لابد و أن يقتصر على الأمن و العدالة و الدفاع و عدم التدخل في النشاط الاقتصادي و تركه للقطاع الخاص ، بل دورها هو توفير الإمكانيات اللازمة للقطاع الخاص لإدارة لنشاط الاقتصادي و من ثم لا يوجد حاجة لاخذ الدولة لقروض عامة .

موقف كينز و الفكر المالي المعاصر

عارض كينز الفكر التقليدي المؤمن بالتوازن التلقائي عند مستوى التشغيل الشامل للموادر و اكده انه يمكن التوازن عند اي مستوى مما يتطلب تدخل الدولة من خلال سياستها المالية و النقدية للتأثير على الطلب الفعال من خلال الانفاق الحكومي مما يعني ضرورة استخدام القروض العامة في تمويل النفقات العامة لتنفيذ السياسات المالية .

أنواع القروض العامة

١- القروض الاختيارية و القروض الاجبارية

تنقسم القروض العامة وفق هذا المبدأ الى قروض اختيارية و اخرى اجبارية و الاصل في القروض انها اختيارية تتم بناء على رغبة الافراد إلا انه في بعض الحالات الاستثنائية مثل ظروف الحروب قد تلجأ الدولة الى اكراه الافراد على شراء السندات الحكومية و من ثم اقراض الدولة .

و يتشابه القرض الاجباري مع الضريبة في ان كل منهما الزامي يدفعه الفرد بناء على اكراه من الدولة

و يختلفان في ان الضريبة لا ترد مرة اخرى ام القرض فيرد الى دافعه و مضاف اليه الفوائد ايضاً .

٢- القروض الداخلية و الخارجية

القرض الداخلي هو الذي تحصل عليه الجولة من مقرضين مقيمين داخل العراق أيا إن كانت جنسيتهم و هنا تأخذ القروض الداخلية احد شكلين و هما

- قروض حقيقية تأخذ من مدخرات الافراد و المؤسسات الخاصة او العامة و هذه القروض لا تولد آثار تضخمية لانها تعتبر اقتطاع من الدخل القومي الاجمالي .
- قروض صورية او تضخمية و هي القروض التى تقترضها الدولة من البنك المركزى و يوفرها البنك المركزي من خلال الاصدار النقدي الجديد و الذي يؤدي الى حدوث تضخم .

القرض الخارجي تحصل عليه الدولة من اشخاص طبيعين او اعتباريين خارج الدولة و تحصل عليه الدولة من خلال الاسواق المالية الخارجية

٣- القروض المؤقتة و القروض المؤبدة

القرض المؤقت هو ما تلتزم الدولة بسداده في زمن معين و قد يكون قصير الاجل من ثلاثة شهور الى عامين او متوسط الاجل من عامين الى اقل من عشرة سنوات او طويل الاجل عشرة سنوات .

القرض المؤبد هو القرض الغير محدد المدة الزمنية له اي ان الدولة تقترض دون تحديد تاريخ استحقاق القرض و هذا لا يحدث عادة إلا في القروض الاجبارية الداخلية .

إصدار القروض العامة

يختص بإصدار القروض العامة السلطة التشريعية من خلال اصدار قانون و ذلك لان القروض العامة تمثل مديونية و اعباء تلتزم الدولة بسدادها لذلك لابد من ان يتم ذلك تحت اشراف السلطة التشريعية (مجلس الشعب) .

أولاً : شروط اصدار القروض العامة

١- من حيث مبلغ القرض

تقوم الدولة بتحديد مبلغ معين في قانون اصدار القرض و يقفل الاكتتاب بمجرد تغطية تلك القيمة ، و قد تلجأ الدولة الى عدم تحديد مبلغ معين للقرض خشية عدم تغطيته مما يخل بالثقة في الدولة او عند حاجتها الى قروض ضخمة ، و هنا تحدد الدولة أجل معين للاكتتاب و ينتهي الاكتتاب بمجرد انتهاء هذا الأجل .

٢- من حيث مدة القرض

قد تقوم الدولة بتحديد مدة القرض و تاريخ استحقاقه كما في القروض المؤقتة سواء قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل و قد لا تحدد الدولة مدة القرض كما في القروض المؤبدة مع تعدها بسداد الفوائد المستحقة ما دام القرض ساري .

٣- شكل سندات الاصدار

قد تكون سندات الاصدار اسمية اي يدون عليها اسم المقرض و يدون ايضاً على كوبونات الفوائد

او تكون سندات لحامله لا يدون عليها اسم المقرض سواء على السند او كوبونات الفوائد

او مختلطة يدون عليها اسم المقرض و تترك كوبونات الفوائد لحامله.

٢- استهلاك القروض:

١-الاستهلاك الإجباري

و هو عبارة عن استهلاك القروض المؤقتة عند حلول موعد السداد و قد تلجأ الدولة إلى

- الاستهلاك التدريجي اي استهلاك القرض على أقساط سنوية محددة فترد الدولة كل فترة جزءا من قيمة السند بالإضافة إلى الفائدة المستحقة على السند .
- الاستهلاك بالقرعة حيث تقوم الدولة بسداد عدد محدد من السندات كل سند يتم اختياره عن طريق القرعة .

٢-الاستهلاك الاختياري

حينما تجد الدولة أن ظروفها المالية مواتية للتخلص من بعض عبء الدين العام و هو يحدث في حالة سداد القروض المؤبدة اي الغير محددة المدة .

٣-تبديل الدين العام

تبديل الدين العام هو قيام الدولة بتغيير سندات قديمة بسندات جيدة تحمل نفس القيمة الاسمية و لكن بأسعار فائدة أقل من الأسعار الأصلية بمعنى انقضاء الدين القديم و نشأة دين جديد بسعر فائدة أقل. و إجراء تبديل الدين ينبغي أن يصاحبه إعطاء حرية الاختيار لأصحاب السندات بين تبديل القرض مع سعر فائدة أقل و بين الاسترداد الفوري لأصل قروضهم.

و قد تدفع الظروف المالية للدولة إلى خفض سعر الفائدة على القروض العامة دون إعطاء حرية الاختيار لأصحاب السندات .

وبوجه عام فان هناك شرطين لنجاح عملية تبديل الدين.

١- هو أن تكون عملية التبديل ذاته بمناسبة الانخفاض العام لأسعار الفائدة فى السوق .

٢- اختيار الدولة للوقت المناسب عندما تجري عملية التبديل فكلما كانت ظروف النشاط الاقتصادي العام بالدولة مواتيه أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة السندات الحقيقية مما يجعل عملية التبديل و خفض سعر الفائدة ميسورا .

٤- انكار القرض العام

- اما انكار القرض العام فهو اعلان الدولة عن امتناعها عن سداد اصل الدين و فوائده ، و هذا بالطبع يؤدي الى اهتزاز ثقة الافراد و المقرضين في الدولة كما انه لا يتفق مع مبدأ العدالة

- و تلجأ الحكومة الى انكار الدين العام حينما تكون قد تعرضت لغبن و ظلم عن عقد القرض العام ، كما انها قد يكون لها اهداف اجتماعية خاصة اذا كان المقرضين من أغنياء القوم .

لذلك يجب ان تراعي الدولة عند اصدار القروض مدى استيعاب الاقتصاد القومي لها و مدى قدرتها على سداد القروض العامة حتى لا تحدث حالات لانكار القروض العامة تؤدي الى فقد الثقة في الدولة .

الآثار الاقتصادية للقروض العامة

أولا :- أثار القروض الخارجية :

يؤدي الاقتراض من الخارج إلى زيادة حجم الموارد الحقيقية للبلد المقترض خاصة من النقد الأجنبي .

و تتوقف فاعلية القروض الأجنبية من حيث أثارها النافعة للاقتصاد القومي على اتجاهات استخدام الأموال المقترضة.

إذا كانت لأغراض استهلاكية

اي يستخدم القرض الخارجي في تمويل استيراد السلع الاستهلاكية لتوفير ضروريات المعيشة أو لمقاومة ارتفاع الأسعار في هذه الحالة لا يعكس القرض الجديد إضافة إلى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد .

إذا كانت لأغراض استثمارية

أما توجيه الأموال المقترضة لاستيراد مستلزمات الإنتاج من السلع الاستثمارية و الموارد الوسيطة فيساعد على التكوين الرأسمالي و ينمى القدرة الانتاجية للمجتمع ويخلق زيادة فرص العمالة و النهوض بالناتج و الدخل القومي .

ثانيا - أثار القروض الداخلية:

١- أثار القروض الحقيقية من القطاع الخاص

القرض الحقيقي هو ما يستمد من الجمهور و المؤسسات المالية غير المصرفية دون أن يترتب عليه توسع في الائتمان المصرفي أو خفض لنسبة الاحتياطي و فى هذه الحالة يؤتى القرض أثره التحويلي للموارد من تلك المتاحة للاستثمار الخاص نحو الاستثمار العام و يعتبر القرض الحقيقي أداة طيبة للحد من الاتجاهات التضخمية.

و مدى نفع القرض العام الحقيقي يترتب على الحالة العامة للنشاط الاقتصادي و مرحلة الدورة الاقتصادية فإذا كانت هناك حالة كساد يسودها انخفاض الطلب الفعلي مع وفرة رؤوس الأموال العاطلة فان للقرض العام نتيجة طيبة و هي زيادة الطلب الفعال.

أما إذا كان السائد هو حالة رخاء و توسع يكون للقرض العام أثره الضار إذ يترتب عليه مزيد من الطلب الفعلي و حدوث تضخم خاصة عندما يكون استخدام الموارد المتاحة قد وصل إلى مرحلة التشغيل الشامل.

٢- أثار القروض الصورية من الجهاز المصرفي:

القرض الصوري هو ما تحصل عليه الحكومة من البنك المركزي أو البنوك التجارية عن طريق خفض نسبة الاحتياطي وزيادة حجم الائتمان المصرفي .
و يختلف أثر القرض العام الصوري بحسب الحالة السائدة للنشاط الاقتصادي و درجة التطور الاقتصادي للبلد.
ففي البلاد المتقدمة حيث الأجهزة الانتاجية المرنة ذات الكفاءة العالية تساعد القروض الصورية العامة على زيادة التمويل الحكومي و القائم على زيادة الإنفاق العام و بالتالي التوسع في الطلب الكلي الفعلي .
أما البلاد النامية التي لا تتوافر لأجهزتها الإنتاجية الكفاءة و المرونة الكافية فان التوسع في القروض الصورية القائمة على التوسع النقدي يعكس من البداية أثاره التضخمية على الأسعار .

الجزء الثالث
الموازنـــــــة العامــة

<u>تعريف الموازنة العامة</u>

خطة مالية تجمع بين النفقات و الايرادات التي تتوقعها الحكومة و تعتمدها السلطة التشريعية ، و توجيهها الى القنوات التي تتحقق من خلالها اهداف السياسة المالية خلال مدة معينة عادة تكون سنوية .

فالموازنة العامة هي التي تكشف عن اهداف الحكومة في المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ، و تلعب دور كبير في تحقيق الاهداف السياسية و الاقتصادية فنجد ان الموازنة تستوعب جزء كبير من الدخل القومي من خلال الإيرادات العامة و يتم الدفع بهذه الإيرادات الى الاقتصاد مرة اخرى من خلال النفقات العامة ، لذلك نجد ان الدولة تستطيع التأثير على الاستثمار و الاستهلاك و الانتاج و على اعادة توزيع الدخل القومي باستخدام الموازنة العامة ، كل ذلك يعنى ان الموازنة العامة من العناصر الاساسية التي تستخدمها الدولة في تنفيذ اهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

الفرق بين الموازنة العامة و الموازنة القومية

- الموازنة القومية هي عبارة عن توقع الدولة لمستوى النشاط الاقتصادي في القطاعين العام و الخاص معاً اي هي عبارة عن جانبين هما جانب الاستخدامات (الاستهلاك و الاستثمار القومي) و جانب الموارد (الانتاج القومي) و تعد عن فترة عادة تكون سنة ، و لا تحتاج الى موافقة السلطة التشريعية عليها
- اذًا تختلف الموازنة العامة عن الموازنة القومية ، إلا ان الموازنة العامة تسترشد ببعض المعلومات و البيانات التي تظهر في الموازنة القومية .

الفرق بين الموازنة العامة و الحساب الختامي

- الحساب الختامي هو بيان لكل الايرادات التي حصلت عليها الدولة من مصادرها المختلفة و كل النفقات التي انفقتها فعلاً خلال فترة مالية سابقة و هي نفس فترة الموازنة العامة .
- أي ان الحساب الختامي يكون عن سنة سابقة اما الموازنة العامة فهي توقع و تكون عن فترة مستقبلية

المبادئ العامة الاساسية للموازنة العامة

١- مبدأ سنوية الموازنة العامة

المقصود بمبدأ سنوية الموازنة انها تعد عن سنة قادمة و انها يجب ان تأخذ موافقة السلطة التشريعية كل عام ، و فترة العام هي فترة تكفي لتغطي جميع العوامل الموسمية التي تؤثر على النفقة العامة

و غالبا ما تثار مشاكل في حساب الموازنة العامة اذا كانت الوقائع المنشأة للنفقات و الايرادات حدثت في سنة مالية معينة في حين ان الانفاق او التحصيل يحدث في سنة مالية أخرى ، و هنا يعالج هذا الأمر بأحد طريقتين هما :

١- حساب الخزانة و هنا يعد الحساب الختامي للسنة المالية على اساس ما انفق فعلاً و ما حصل فعلاً خلال السنة دون الاعتبار الى التاريخ الذي نشأ فيه الالتزام بالدفع او التحصيل .

٢-حساب التسوية و هنا يعد الحساب الختامي على اساس المبالغ التي التزمت الدولة بدفعها أو لها الحق في تحصيلها سواء دفعت فعلاً او لم يتم دفعها خلال السنة التي يعد عنها الحساب .

٢- مبدأ وحدة الموازنة العامة

المقصود بهذا المبدأ ان تقوم الحكومة بتقديم كافة النفقات و الايرادات في موازنة واحدة ، و تعرض على السلطة التشريعية مرة واحدة ، و هنا نستطيع ان نقف على المركز المالي للدولة من خلال معرفة النفقات و الايرادات المختلفة كما انه يتاح للسلطة التشريعية مراقبة الموازنة العامة بدقة .

استثناءات على مبدأ وحدة الموازنة العامة

أ- الموازنة الغير عادية

و هي حالة استثنائية في ظروف استثنائية مثل ظروف الحروب او عمل مشروع استثماري طويل الاجل ، و يتم عرض الموازنة الغير عادية بطريقة مستقلة عن الموازنة العامة ، و يتم تمويل الموازنة الغير عادية من ايرادات غير عادية مثل القروض و الاصدار النقدى الجديد.

ب- الموازنة المستقلة

و هي موازنات خاصة ببعض المرافق العامة المستقلة مثل الجامعات ، و هذه الموازنات لا تدرج في الموازنة العامة و لا تحتاج الى موافقة السلطة التشريعية ، لان تلك المرافق لها استقلال مالي فهي تحصل على ايرادات و من خلالها تنفق و اذا حدث فيها فائض لا ترحله الى الموازنة العامة كما انها تعالج العجز من خلال موازناتها المستقلة ، و قد تم التوقف عن العمل بهذا النوع من الموازنات في الفترة الأخيرة.

ج- الموازنة الملحقة

و هي تخص بعض الهيئات التي لا تتمتع بشخصية مستقلة ، لكنها تتمتع باستقلال مالي ، و تعرض على السلطة التشريعية للموافقة عليها و لا تسجل في الموازنة العامة ايراداتها او نفقاتها لكن يسجل العجز او الفائض ، لان العجز او الفائض لتلك الهيئات يرحل الى الموازنة العامة .

٣- مبدأ شمول الموازنة العامة

يقصد بهذا المبدأ ان تظهر كافة النفقات و الايرادات في الموازنة العامة دون اجراء مقاصة بينها ، اي تسجيل جميع التفاصيل الخاصة بالنفقات و الايرادات و عدم الاعتماد على تحديد العجز او الفائض في كل نشاط فقط .

هنا نجد انه يجب الالتزام بمبدأين اساسيين في اعداد الموازنة العامة و هما:

- عدم تخصيص الايرادات اي ان كل الايرادات تذهب الى الدولة و تصب في الخزانة العامة و تنفق على المرافق العامة ، و ليس كل مؤسسة تحصل ايرادات عامة تنفقها على نفسها كما يتخيل البعض
- تخصيص الاعتمادات اي ان السلطة التشريعية تحدد مبلغ معين لكل بند من بنود الموازنة العامة و هنا لا يمكن ان يتم الانفاق على احد البنود من بند آخر دون الرجوع الى السلطة التشريعية .

٤- مبدأ توازن الموازنة العامة

يقصد بتوازن الموازنة العامة هي تساوي النفقات العامة مع الايرادات العامة العادية التي تحصل عليها الدولة من الضرائب و الرسوم و ايرادات القطاع العام

و كان هذا المبدأ واضح في الفكر التقليدي الذي كان يعتمد على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، و عدم الحاجة الى احداث عجز او فائض في الموازنة العامة

إلا انه مع تزايد الازمات الاقتصادية و الحاجة الى تدخل الدولة لعلاج تلك الازمات ظهر الفكر الحديث ليؤكد على اهمية عدم الالتزام بمبدأ توازن الموازنة العامة بل السعي الى احداث عجز مخطط في الموازنة العامة لمواجهة حالات الكساد و تغطي الدولة العجز من خلال القروض او الاصدار النقدي الجديد .

إلا انه يجب التنبية الى ان استخدام اسلوب عجز الموازنة العامة قد يعالج الكساد في الدول المتقدمة اما في الدول المتخلفة و التي تعاني من ضعف في جهاز الانتاج فان عجز الموازنة العامة يؤدي الى ارتفاع الأسعار و حدوث تضخم

دورة الموازنة العامة

تمر الموازنة العامة بدورة حياة كاملة من خلال ثلاث مراحل و هي مرحلة الاعداد و الاعتماد و التنفيذ

١- مرحلة الاعداد

تتولى الحكومة من خلال اجهزتها المختلفة تقدير النفقات العامة و الايرادات العامة ، فكل وزارة تقدم الى وزير المالية تقدير للموازنة الخاصة بها و يتم مناقشة هذه الموازنات ، و تختلف سلطة وزير المالية من دولة الى اخرى ففي بعض الدول يستطيع وزير المالية ان يعترض او يرفض او يعدل في موازنة كل وزارة ، اما في بعض الدول الاخرى فليس من صلاحيات وزير المالية رفض او تعديل تقديرات الوزارات في الموازنة العامة .

٢- مرحلة الاعتماد

يتم اعتماد الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية باعتبارها النائب عن الشعب ، و هنا نجد انه مع تشعب الموازنة العامة و تعدد بنودها فانه من الصعب على اعضاء السلطة التشريعية الغير متخصصين ان يتعرفوا على اهدافها و نتائجها و انعكاساتها .

٣- مرحلة التنفيذ

يقصد بتنفيذ الموازنة العامة هي قيام الحكومة بتحصيل الايرادات العامة و توجيهها الى النفقات العامة في اطار الدستور و احترام القانون ، و نجد ان تنفيذ الموازنة العامة يتطلب وجود رقابة مالية مستمرة على السلطات

التنفيذية ، و هذه الرقابة تتزامن مع تنفيذ الموازنة العامة اي انها ليست مرحلة مستقلة بل يجب ان تتم الرقابة في اعداد و اعتماد و تنفيذ الموازنة العامة.

و تتنوع اجهزة الرقابة المالية على الموازنة العامة فنجد ان هناك :-

- رقابة إدارية : و هي رقابة على عملية الانفاق من الجهة الادارية نفسها و تكون رقابة سابقة لعملية الانفاق و رقابة اخرى لاحقة للعملية ذاتها ، كي تضمن ان تكون النفقات العامة متوافقة مع القواعد و القوانين و اللوائح ، و يجب ان تكون هذه الرقابة خارجية اي من جهات غير الجهات المنفذة حتى تكون رقابة فعالة بالفعل .
- الرقابة التشريعية : و يمارسها مجلس الشعب من خلال متابعة تنفيذ الموازنة العامة و الحق المتاح لاعضائه في تقديم استجوابات و مناقشات للوزراء.
- الرقابة المستقلة : و هي اجهزة تابعة للدولة لكنها لا تخضع لسلطات السلطة التنفيذية .

تقسيمات الموازنة العامة

١- التقسيم الاداري للموازنة العامة

و فيها يتم توزيع الايرادات العامة على جهات الانفاق حسب التبعية الادارية ، فنجد ان وزارة التعليم مثلاً قد تكون مسؤولة عن الانفاق على مستشفيات الصحة المدرسية على الرغم ان تلك الوظيفة من مهام وزارة الصحة ، كما ان وزارة الصحة قد تقوم بالانفاق على المعاهد الصحية رغم ان وظيفتها تحتم عليها الانفاق على العلاج و الصحة .

و رغم ما يتمتع به هذا التقسيم من ميزة البساطة و سهولة في فهم الموازنة العامة و لكن يعيبه انه لا يساعد على دراسة و معرفة الانفاق على الوظائف المختلفة نتيجة التداخل الاداري بين الوحدات ، كما انه لا يعبر عن الاهداف الاقتصادية .

٢- التقسيم الوظيفي للموازنة العامة

وفقاً لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات العامة بناء على مجموعات تضم كل مجموعة و وظيفة من وظائف الدولة و هذه الوظائف تنقسم الى اربع مجموعات رئيسية و هي :-

- خدمات سيادية مثل الانفاق على الامن و على الدفاع و على العدالة
- خدمات عامة مثل الانفاق على الكهرباء و المياه و الصحة و اقامة السدود والجسور .
- خدمات اجتماعية اساسية مثل الانفاق على التعليم و الصحة و الاسكان
- خدمات اقتصادية و هي خدمات تقوم بها الدولة و تتعلق بقطاع الاعمال العام من مشروعات اقتصادية .

٣- التقسيم الاقتصادي للموازنة العامة

و هنا يتم تقسيم الموازنة على اساس اقتصادي يوضح الاثار الاقتصادية للموازنة على الاقتصاد القومي

أ- التقسيم الى تدفقات ثنائية و اخرى من جانب واحد

- هناك تدفقات ثنائية اي العمليات التي تضم تدفق السلع و الخدمات مقابل دفع قيمة نقدية .

- تدفقات من جانب واحد مثل دفع الافراد للاموال في صورة ضرائب و مثل دفع الدولة الاعانات الى الافراد بدون مقابل خدمة تعود للدولة .

ب- التقسيم الى عمليات جارية و عمليات رأسمالية

- العمليات الجارية هي التى تتكرر في الموازنة العامة باستمرار من سنة الى اخرى مثل الانفاق على السلع و الخدمات و الاعانات و تشمل الايرادات الدورية مثل الضرائب و التأمينات و فائض قطاع الاعمال العام .

– العمليات الرأسمالية و تضم العمليات التي تتصل بتكوين رأس المال العيني مثل بناء المصانع و المنشات الإنتاجية .

– العمليات الرأسمالية تؤدي الى زيادة الدخل العام بشكل مباشر .

– العمليات الجارية تؤدي الى زيادة الدخل العام بشكل غير مباشر .

الموازنة العامة و الاقتصاد القومي

اصبحت الموازنة العامة اداه رئيسية في تحقيق التفاعل بين الاقتصاد القومي و الاقتصاد الخاص و وسيلة حيوية لدعم النمو الاقتصادي و الاجتماعي و المالي ، و تحقق الموازنة العامة ذلك من خلال السياسة المالية للدولة .

<u>والسياسة المالية هي :</u>

منهاج متكامل لادارة الطلب الكلي والتأثير على محددات العرض الكلي من خلال النفقات العامة و الايرادات العامة لتوفير مزيج مناسب من السلع العامة و تحقيق العدالة الاجتماعية و دعم النمو في اطار من الاستقرار الاقتصادي .

و تشارك الموازنة العامة ممثلة في السياسة المالية في رفع الكفاءة و استخدام الموارد من خلال ما يأتي :

١–خلق مناخ مستقر اقتصاديا و سياسيا .

٢–إيجاد الحل المناسب عندما تكون الآثار الخارجية سبباً لسوء استخدام الموارد .

٣–الحفاظ على مستوى مناسب للسلع العامة .

٤–تبني نظام ضريبى كفوء .

٥–دعم التطور التقني و التكنولوجي في العمليات الإنتاجية .

٦–توفير مستوى من المنافسة العادلة في المجتمع .

اثر الموازنة العامة على الدخل

١- اثر الموازنة المتوازنة

يقصد بتوازن الموازنة العامة ان تتساوى الايرادات العامة مع النفقات العامة اي يكون الدين العام يساوي الصفر ، و هذا المبدأ هو ما بنى عليه الفكر التقليدي نظريته التي تقول ان الموازنة العامة حيادية اي انها لا تؤثر على الدخل القومي .

إلا ان كينز اكد على انه من الممكن ان يكون للموازنة المتوازنة اثر ايجابي على الدخل القومي ، اي ان هناك احتمالين للموازنة المتوازنة و هما :

أ- موازنة متوازنة لا تؤثر على الدخل القومي

تظهر هذه الحالة كما يؤكد التقليدين حينما يتساوى التغير في النفقات التحويلية مع التغير في الاقتطاع الضريبي , و هنا يكون الأثر الإيجابي للنفقات التحويلية متساوي مع الاثر السلبي للضرائب مما يجعل الاثر النهائي على الدخل يساوى صفر .

ب-موازنة متوازنة تؤثر على الدخل القومي

تظهر هذه الحالة كما يؤكد كينز حينما تكون النفقات حقيقية فهنا نجد ان التغير في النفقات الحقيقية يولد اثر ايجابي اكبر من الاثر السلبي للنفقات من الاقتطاع الضريبي مما يجعل الاثر النهائي للموازنة العامة ايجابي على الدخل القومي .

و يتوقف هنا الاثر النهائي في زيادة الدخل القومي على الفئة التي تقتطع منها الضرائب و الفئة التي يذهب اليها الانفاق العام فنجد انه :-

- كلما كانت الضرائب تقتطع من اصحاب الدخول العليا تذهب الى اصحاب الدخول المنخفضة فان الاثر الايجابي لزيادة الدخل سوف يزداد نتيجة ارتفاع مضاعف الانفاق الحكومي و انخفاض مضاعف الضرائب

– لذلك يجب على الدولة ان تعمل على اعادة توزيع الدخل و فرض الضريبة بصورة تصاعدية و توزيع الانفاق العام بصورة تنازليه على الفقراء .

٢– اثر فائض الموازنة على الدخل

يولد فائض الموازنة العامة اثار انكماشية على الدخل القومي فالمقصود بفائض الموازنة هو ان تزيد الايرادات العامة عن النفات العامة ، و هنا نجد ان النتيجة سوف تكون سلبية على الدخل القومي لان زيادة الضرائب عن الانفاق العام سوف تؤدي الى انخفاض الدخل و من ثم انخفاض الطلب الكلي .

الخلاصة

ومن الشرح السابق نجد ان الموازنة العامة تعتبر اداة رئيسية تؤثر على الاقتصاد القومي فهي تتحكم في الطلب الكلي و تتحكم في العرض الكلي و من ثم تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي و معدل النمو و على مدى الاستقرار و يجب ان يحدث تنسيق بين السياسة المالية و النقدية كما اكد كينز حتى يحدث استقرار اقتصادي

السياسة المالية وعملية التنمية

ان احساس الدول المتخلفة بالفقر خاصة بعد الحرب العالمية الثانية دفعها الى البحث عن وسائل لاحداث عملية التنمية الاقتصادية و استخدمت الدول في ذلك سياستها المالية و التي تعتمد على :–

- تحقيق مستوى مناسب من الانفاق القومي العام و التحكم في اتجاهاته
- تحقيق سياسة ضريبية عادلة تحفز على الانتاج و الاستثمار و الانجاز في معدلات الاداء
- القدرة على تعديل السياسة المالية في الوقت المناسب

و هنا نجد ان الدولة تسعى الى احداث نمو اقتصادى متكامل من خلال استراتيجية تعتمد على زيادة كل من

- مستوى التوظيف و التشغيل الكامل للموارد و خاصة الموارد البشرية من خلال العمل على تخفيض معدلات البطالة و يتم ذلك من خلال النفقات العامة التي توجه الى المشروعات القومية كثيفة العمالة
- مستوى الانتاج و هو ما تسعى الدول المتخلفة الى زيادته إلا انها تواجه عقبة كبيرة و هي ضعف مرونة الانتاج فيها .
- مستوى الاسعار اذ تحاول الدول المتخلفة المحافظة على مستويات معقولة للاسعار و لكنها تواجه نفس المشكلة السابقة و هي ارتفاع مرونة الأسعار

و لعل الاهتمام بالتعليم و التدريب البشري و كذلك الانفاق على البنية الاساية و المرافق العامة من شأنه الارتفاع بدرجة مرونة الانتاج و من ثم يحدث نمو اقتصادي .

السياسة المالية والتوازن الاجتماعي

يقصد بالتوازن الاجتماعي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي و الثروة القومية و الحد من التفاوت الشديد في مستويات المعيشة و هناك نظريات توضح كيف تقوم السياسة المالية باحداث التوازن الاجتماعي منها :-

١-نظرية تعادل الدخول

و هنا تقوم الدولة في مرحلة اولى بالتعرف على متوسط الدخل القومي عن طريق قسمة الدخل القومي على عدد السكان ، ثم تقوم في مرحلة ثانية بفرض ضرائب على اصحاب الدخل الاعلى من المتوسط بحيث تقتطع الضريبة كل الزيادة في الدخل و توجه هذه الزيادة الى اصحاب الدخول الاقل من المتوسط مما يجعل الدخول متساوية في المجتمع بصورة تقريبية .

٢-نظرية تكافؤ الفرص

و تقر هذه النظرية بمبدأ التباين الاجتماعي (الاختلاف) في مستوى المعيشة نتيجة الاختلاف في مجموعة من العوامل منها :-

- اختلاف القدرات العقلية و الذهنية بين الناس .

- اخـتلاف الخبـرات المكتسـبة و التـى تتـأثر بالمنـاخ الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي .
- اختلاف ملكيـة عناصـر الانتـاج من فرد الـى فرد آخـر في المجتمع .

و هنا يجب على الدولة ان تستخدم السياسة المالية في محاولة التقريب بين الافراد في مهاراتهم و خبراتهم من خلال التعليم و الصحة و غيره و تسعى الى تقليل حدة التفاوت من خلال النفقات العامة و الايرادات العامة .